التوجهات المهنية للقائمين بالاتصال

نحو ضوابط النشر الصحفي الإلكترونى في مصر

دراسة ميدانية

د/ فوزى عبد الرحمن الزعبلاوى(*)

مقدمــة :

يُعد النشر الصحفى الالكترونى على شبكة المعلومات الدولية ظاهرة إعلامية جديدة ارتبطت بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فأصبح المُنتَج الإعلامى فى متناول الجميع وصار أكثر انتشاراً وسرعةً فى الوصول إلى تحقيق التفاعلية والمشاركة بين القارئ والكاتب، وتخطى حدود المكان والزمان والرقابة المفروضة على وسائل الإعلام التقليدية من جانب السلطة.

وهناك نوعان من النشر الصحفى الالكترونى، النوع الأول: وهو الموقع الصحفى الالكترونى والذى يتم من خلاله إعادة نشر محتوى الصحف الورقية المطبوعة أو أهم محتوياتها على شبكة المعلومات الدولية، ويحمل نفس اسم الصحيفة الورقية، ويعمل به طاقم من الفنيين الذين يقومون بمجرد رفع محتويات الصحيفة الورقية ونشرها على الموقع الالكترونى، ويرتبط زمن تحديث الأخبار بدورية صدور الصحيفة سواء كانت يومية أو أسبوعية، لكن فى السنوات الأخيرة قامت هذه المواقع بتقديم خدمات صحفية وإعلامية إضافية لا تستطيع الصحيفة الورقية تقديمها، مثل خدمات البحث داخل الصحيفة، والأرشيف والتفاعلية والربط بالمواقع الأخرى، وتقديم خدمات الوسائط المتعددة النصية والمسموعة والمرئية. أما النوع الثانى: وهو الموقع الإخبارى الالكترونى، وفيه يتم نشر المادة الصحفية على شبكة المعلومات الدولية دون وجود أصل ورقى مطبوع للمادة الصحفية، ويكون لهذا الموقع غرفة أخبار تحتوى على رئيس تحرير ومحررين وصحفيين ومدققى اللغة والمعلومات ومصنفى المواد، وقسم المالتيميديا الذى يوفر المواد المسموعة والمرئية المصاحبة للمواد المنشورة، ويمتاز هذا النوع بالتحديث المستمر للأخبار فور حدوثها.

وبرغم مميزات مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية فى نشر وتداول الأخبار وتقديم خدمات صحفية متميزة، إلاَ أن تحليل واقع الممارسة العملية يؤكد على

(*) مدرس بقسم الصحافة بكلية الإعلام - جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب (MSA)

ضرورة وجود تنظيم قانونى شامل ينظم عملية النشر الصحفى الالكترونى عبر شبكة المعلومات الدولية، خاصةً فى ظل غموض وعمومية القوانين التى تنظم النشر الصحفى الموجودة حالياً، ومنها قانون العقوبات المصرى رقم 58 لسنة 1937 وتعديلاته بالقانون رقم 95 لسنة 2003، وقانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996 والتى لاتستطيع معالجة العديد من الموضوعات والاشكاليات المرتبطة بالمستحدثات والتطورات المتلاحقة فى تقنيات النشر الصحفى الالكترونى.

كما يوجد عدد من الضوابط والمعايير التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى عبر شبكة المعلومات الدولية، ومنها المعايير المهنية التى تتمثل فى الالتزام بالصدق والموضوعية وإسناد الأخبار والمعلومات إلى مصادرها الأصلية مع الإلمام بالجوانب التقنية الخاصة بالنشر الصحفى الالكترونى، بالإضافة إلى الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية ومواثيق الشرف الإعلامى فى ظل انتشار الشائعات والأخبار الكاذبة التى من شأنها إحداث حالة من الفوضى والفتنة داخل المجتمع، لأنه إذا غلبت قيم الإثارة والسبق الصحفى على قيم الدقة والمصداقية والموضوعية وأخلاقيات العمل الصحفى؛ فإنه مع مرور الوقت سوف تفقد الصحيفة موضوعيتها ومصداقيتها لدى قطاع عريض من الجمهور فى المجتمع، نتيجة سيطرة حالة من الشك فى جدية وموضوعية تغطيتها للعديد من القضايا التى تشغل اهتمام الرأى العام، وصولاً لاتهامها وتحميلها مسئولية التضليل الإعلامى للرأى العام، وخاصة إذا كانت تتناول قضايا تستحوذ على اهتمام الجمهور ويتابع تطوراتها المتلاحقة فى أكثر من وسيلة إعلامية.

أهمية الدراسة :

- تُعد هذه الدراسة من الدراسات الإعلامية الحديثة التى ترصد توجهات القائمون بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية نحو الضوابط القانونية والقواعد والمعايير المهنية التى تنظم النشر الصحفى الالكترونى فى مصر، ومدى الحاجة إلى وجود قوانين تنظم إنشاءها وحقوق وواجبات العاملين بها.
- أهمية التأكيد على المسئولية الاجتماعية لمواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية - شأنها شأن وسائل الإعلام الأخرى- نحو الحفاظ على الذوق و الآداب العامة للمجتمع وعدم الإضرار بمصالحه وأمنه القومى.
- إظهار حجم التحديات التى تواجه القائمون بالاتصال فى النشر الصحفى

الالكترونى، ورؤيتهم من أجل مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها.

مشكلة الدراسة :

يواجه النشر الصحفى الالكترونى فى مصر العديد من التحديات القانونية والمهنية والأخلاقية، خاصةً فى ظل عدم وجود تنظيم قانونى شامل يُنظِّم العمل الصحفى الالكترونى وغلبة قيم الإثارة والسبق الصحفى على القيم المهنية وأخلاقيات العمل الصحفى. فى ضوء ذلك تتبلور المشكلة البحثية للدراسة فى رصد التوجهات المهنية للقائمين بالاتصال نحو الضوابط القانونية والمعايير المهنية والأخلاقية التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى والتعرف على مقترحاتهم للتغلب على التحديات والمعوقات التى تواجه النشر الصحفى الالكترونى فى مصر.

أهداف الدراسة :

1- التعرف على الضوابط القانونية التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى فى مصر، ومدى التزام القائم بالاتصال بها.

2- التعرف على القواعد والمعايير المهنية الضابطة للنشر الصحفى الالكترونى، ومدى التزام القائم بالاتصال بها.

3- التعرف على أفضل مواقع التواصل الاجتماعى لنشر محتوى الصحف الالكترونية، وأسباب ذلك التفضيل.

4- التعرف على مبررات قبول أورفض القائم بالاتصال بحرية النشر الصحفى على شبكة المعلومات الدولية.

5- الوقوف على التحديات التى تواجه القائم بالاتصال عند نشر وتداول الأخبار والمعلومات على شبكة المعلومات الدولية، وكيفية التغلب عليها.

6- رصد معوقات ضبط النشر الصحفى على شبكة المعلومات الدولية.

تساؤلات وفروض الدراسة :

أولاً: تساؤلات الدراسة:

1- ما الضوابط القانونية التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى فى مصر؟ وما مدى التزام القائم بالاتصال بها؟

2- ما القواعد والمعايير المهنية الضابطة للنشر الصحفى الالكترونى؟ وما مدى

التزام القائم بالاتصال بها؟

3- ما أفضل مواقع التواصل الاجتماعى لنشر محتوى الصحف الالكترونية؟ وما أسباب ذلك التفضيل؟

4- ما مبررات قبول أورفض القائم بالاتصال بحرية النشر الصحفى على شبكة المعلومات الدولية؟

5- ما أهم التحديات التى تواجه القائم بالاتصال عند نشر وتداول الأخبار والمعلومات على شبكة المعلومات الدولية؟ وكيف يتم التغلب عليها؟

6- ما أهم معوقات ضبط النشر الصحفى على شبكة المعلومات الدولية؟

ثانياً: فروض الدراسة:

1- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين درجة التزام القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالضوابط القانونية للنشر الصحفي الإلكتروني فى مصر وبين كلٍ من: المؤهل الدراسى وسنوات الخبرة وعضوية نقابة الصحفيين والحصول على دورات تدريبية تتعلق بالقوانين والتشريعات الصحفية.

2- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين درجة التزام القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالقواعد والمعاييرالمهنية للنشر الصحفي الإلكتروني فى مصر وبين كلٍ من: المؤهل الدراسى وسنوات الخبرة وعضوية نقابة الصحفيين والحصول على دورات تدريبية حول المعايير المهنية المُنظمة للعمل الصحفى.

3- لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية من حيث درجة الالتزام بالضوابط القانونية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر.

4- لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية من حيث درجة الالتزام بالقواعد والمعايير المهنية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر.

5- لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية نحو أفضل مواقع التواصل الاجتماعى

لنشر المحتوى الصحفى.

6- لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية نحو حرية النشر الصحفى عبر شبكة المعلومات الدولية.

7- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية نحو تحديات النشر الصحفى الالكترونى فى مصر.

الإطار النظرى للدراسة : (نظرية المسئولية الاجتماعية) :

تقوم فكرة المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام على التوازن بين الحرية والمسئولية، حيث أضافت هذه النظرية إلى مبادئ النظام الإعلامى الليبرالى مبدأين جديدين يتمثلان فى ضرورة وجود التزام ذاتى من جانب الإعلاميين بمجموعة المواثيق الأخلاقية التى تستهدف تحقيق التوازن بين حرية الإعلام ومصلحة الوطن، كما أن على الإعلام واجب يتمثل فى تقديم الأحداث الجارية وتفسيرها فى إطار له معنى[1].

تركز نظرية المسئولية الاجتماعية على ثلاثة أبعاد أساسية حيث يتصل البُعد الأول بالوظائف التى ينبغى أن يؤديها الإعلام المعاصر، ويتصل البُعد الثانى بمعايير الأداء الإعلامى، ويتصل البُعد الثالث بالقيم المهنية التى ينبغى مراعاتها فى العمل الإعلامى[2]، وتم استحداث بُعد رابع ليتماشى مع التربية الإعلامية يتصل بمسئولية الجمهور الذاتية لما يتعرض له من مضامين إعلامية[3].

تتميز نظرية المسئولية الاجتماعية بتشجيع وسائل الإعلام على أن تكون ناقلاً عاماً للأفكار، وتقديم بعض الحلول التى تُعد بمثابة التنظيم الذاتى لمهنة الصحافة من خلال إنشاء مجالس وهيئات للصحافة وإصدار مواثيق أخلاقية مهنية بالإضافة إلى تطوير التواصل مع الجمهور[4].

استفاد الباحث من هذه النظرية فى رصد وتحديد الضوابط القانونية والقواعد والمعايير المهنية والأخلاقية التى تنظم العمل الصحفى فى مصر، فى ضوء التشريعات الإعلامية ومواثيق الشرف الصحفى التى تهدف إلى تحقيق التوازن بين حرية الرأى والتعبير من ناحية، والحفاظ على الذوق والآداب العامة للمجتمع والحفاظ على مصالحه وأمنه القومى من ناحية أخرى.

الدراسات السابقة :

قام الباحث بتقسم الدراسات السابقة إلى محورين: يتناول المحور الأول الدراسات الإعلامية التى تناولت التشريعات والقوانين التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى، أما المحور الثانى فيتناول الدراسات الإعلامية التى تناولت القواعد والمعايير المهنية الضابطة للنشر الصحفى الالكترونى.

المحور الأول: الدراسات الإعلامية التى تناولت التشريعات والقوانين التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى:

1- دراسة: Jane Johnston&Anne Wallace (2017) بعنوان: من هو الصحفى؟ تغيير المفاهيم القانونية فى مجال الإعلام الرقمى(5).

تهدف هذه الدراسة إلى رصد التحديات التى تواجه صحافة الانترنت ومن أهمها: صعوبة إجراء تعديلات قانونية تتوافق مع مستحدثات النشر الصحفى الالكترونى، بالإضافة إلى عدم التوافق حول بعض المفاهيم الخاصة بالنشر عبر شبكة المعلومات الدولية، مثل: الصحفى، والمدونات، وصحافة المواطن....إلخ.

وبعد إجراء دراسة تحليلية مقارنة للتشريعات الإعلامية فى استراليا ونيوزيلاند والولايات المتحدة الأمريكية، توصلت الدراسة إلى أهمية وجود توافق بين التشريعات الإعلامية المحلية والدولية وسياسة تحريرية ثابتة للتصدى إلى هذه التحديات، من أجل ضمان التدفق الحر والديمقراطى للمعلومات.

2- دراسة: انتصار محمد سالم (2015) بعنوان: إدراك الشباب الجامعى لتأثير محتوى العنف السياسى بالانترنت وعلاقته باتجاهاتهم نحو فرض الرقابة على الانترنت- دراسة ميدانية فى ضوء نظرية تأثير الشخص الثالث(6).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إدراك الشباب الجامعى لتأثير محتوى العنف السياسى بالانترنت على سلوكهم الشخصى وسلوك الآخرين، وكذلك على استقرار المجتمع المصرى وعلاقته باتجاهتهم نحو فرض الرقابة على الانترنت.

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية، واعتمدت الباحثة على منهج المسح الإعلامى وأسلوب المقارنة، ولجمع بيانات الدراسة قامت الباحثة بتطبيق استمارة استبيان على عينة عشوائية قوامها 400 مفردة من الشباب الجامعى المصرى

بجامعات القاهرة والزقازيق والأزهر و6أكتوبر.

وتوصلت الدراسة إلى وجود توافق بين المبحوثين على أن فرض رقابة على الانترنت له تأثير إيجابى على المجتمع المصرى، حيث أنه يساعد على استقرار المجتمع فى مراحل متقدمة.

3- دراسة: شريف درويش اللبان (2014) بعنوان: الضوابط المهنية والأخلاقية والقانونية للإعلام الجديد[7].

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الضوابط المهنية والأخلاقية والقانونية الحاكمة لآليات الممارسة للإعلام الجديد، واعتمدت الدراسة على منهج المسح، واستعان الباحث بأداة التحليل من المستوى الثانى وأداة تحليل الوثائق، لتحليل مواثيق الشرف الإعلامية والقوانين والتشريعات التى يمكن أن تمثل إطاراً قانونياً للإعلام الجديد.

وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من ديمقراطية الاتصال الذى يحققه الإعلام البديل إلاّ أنه يفتقد إلى أخلاقيات الممارسة الإعلامية والعمل الصحفى، بالإضافة إلى عدم وجود تنظيم قانونى شامل لجميع الجوانب المتعلقة بالوسائل الحديثة فى الإعلام.

4- دراسة: أحمد عزت (2013) بعنوان: حرية تداول المعلومات- دراسة قانونية[8].

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الحق فى المعرفة وحرية تداول المعلومات كآلية هامة وعملية، لدعم وتعزيز حزمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جانب، وكمكون أساسى ولازم لحزمة الحقوق المدنية والسياسية، من أجل تنمية إنسانية حقيقية ومناخ ديمقراطى حر فى المرحلة المقبلة، واعتمد الباحث على أداة تحليل الوثائق فى تحليل القوانين والقرارات المصرية والإقليمية والدولية التى تمنح أو تمنع حرية تداول المعلومات.

وتوصلت الدراسة إلى أن التشريعات المصرية تعمل على تقييد حرية تداول المعلومات والبيانات والإحصائيات والوثائق، وذلك بالمخالفة للمعايير الدولية التى تلزم بأن تكون الاستثناءات الواردة على الحق فى الحصول على المعلومات فى أضيق الحدود.

5- دراسة: عبده رمضان الصادق (2013) بعنوان: إشكاليات التشريع الصحفى الالكترونى فى مصر – دراسة مستقبلية[9].

تسعى هذه الدراسة إلى رصد إشكاليات التشريع الصحفى الالكترونى فى مصر، واعتمدت على منهج المسح واستمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، بالتطبيق على عينة عمدية قوامها 100 مفردة من أساتذة الإعلام والقانون والهندسة والحاسبات والمعلومات والصحفيين.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود إطار قانونى وتشريعى ونقابى ينظم عمل الصحف الالكترونية، ويوضح مفهوم الصحفى الالكترونى وحقوقه وواجباته.

6- دراسة: أمجد السيد محمد (2012) بعنوان: أثر حرية الإعلام الالكترونى الدولى على سيادة الدولة – دراسة حالة[10].

تهدف هذه الدراسة إلى رصد ودراسة العلاقة بين حرية الإعلام الالكترونى الدولى (الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعى) وسيادة الدولة.

تنتمى هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية والتفسيرية، واعتمدت على منهج المسح فى مسح المواثيق والاتفاقيات والقوانين الدولية والمحلية المتعلقة بحرية الإعلام الالكترونى وسيادة الدولة، كما قام الباحث بتطبيق استبيان على عينة عشوائية طبقية من النخبة قوامها 409 مفردة من جامعات القاهرة وأسيوط والأمريكية بالقاهرة.

وخلصت الدراسة إلى وجود تضارب بين محاولات تقنين حرية الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعى وبين عجزها أن تضع إطاراً مقبولاً وعملياً يحمى سيادة الدولة، وأكدت الدراسة على أن حرية الانترنت قد تهدد سيادة الدولة وتدفع الدول والجماعات المعادية إلى استخدامها ضد الصالح العام، كما أظهرت الدراسة أن هناك ظروفاً يمكن معها الموافقة على تقييد حرية الانترنت، كان من أهمها: نشر الأسرار العسكرية ومعلومات المخابرات والأمن الوطنى، كما أن الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعى أتاحت الفرص للدول الأجنبية للتدخل فى الشأن الداخلى المصرى.

7- دراسة: محمد سعد أحمد (2003) بعنوان: التشهير على الانترنت واشكاليات التنظيم القانونى لحرية التعبير – دراسة مقارنة للتشريعات الأمريكية والبريطانية والاسترالية والكندية[11].

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل اشكاليات التنظيم القانونى للتشهير الالكترونى فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا واستراليا. استخدم الباحث منهجى المسح ودراسة الحالة، وأداتى تحليل المستوى الثانى وتحليل التشريعات المنظمة للانترنت، والمواثيق الدولية فى مجال الحريات المدنية، والأحكام القضائية

الصادرة فى دعاوى التشهير الالكترونى.

وتُشير نتائج الدراسة إلى فشل قوانين التشهير التقليدية فى معالجة دعاوى التشهير الالكترونى، وتعثر القوانين الجديدة فى معالجة الاشكاليات الجديدة للمحتوى الالكترونى، الذى يفرض على المُشرّعين والمحاكم التعامل مع التشهير الالكترونى برؤية جديدة ومختلفة.

8- دراسة: شريف درويش اللبان (2002) بعنوان: حرية التعبير والرقابة فى الوسائل الإعلامية الجديدة – دراسة تحليلية مقارنة للتشريعات المنظمة للانترنت فى الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية[12].

تستهدف هذه الدراسة استعراض حرية التعبير والرقابة على شبكة الانترنت فى مجتمعين متباينين هما الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية، اعتمد الباحث على مناهج المسح والمقارن ودراسة الحالة، وقام بتوظيف تحليل المستوى الثانى والتحليل الوثائقى، لتحليل القوانين والتشريعات المتعلقة بالانترنت.

وتوصلت الدراسة إلى وجود عدد من التشريعات المنظمة للانترنت فى الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم وجود قدر من حرية التعبير على الانترنت إلاّ أن نظم تصنيف المحتوى تُمثل تهديداً لهذه الحرية، ومع غياب التشريعات المُنظمة للانترنت فى الدول العربية؛ مارست الحكومات العربية ميكانزمات رقابية تمثلت فى الهيمنة الحكومية على البنية الأساسية المعلوماتية واحتكار تقديم خدمات الانترنت.

<u>المحور الثانى: الدراسات الإعلامية التى تناولت القواعد والمعايير المهنية الضابطة للنشر الصحفى الالكترونى:</u>

1- دراسة: Konstantin Nicholas&Kathrina Hollnbuchner (2017) بعنوان: التحديات الأخلاقية لصحافة الانترنت[13].

تهدف هذه الدراسة إلى رصد أهم التحديات الأخلاقية التى تواجه وسائل الإعلام الرقمية بصفة عامة وصحافة الانترنت بصفة خاصة. وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم التحديات الأخلاقية التى تواجه صحافة الانترنت هى مسئوليتها الاجتماعية عن كل ما يتم نشره، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بالموضوعية والشفافية والتمسك بالقيم المهنية عند نشر المحتوى الصحفى.

2- دراسة أمانى حمدى قرنى (2016) بعنوان: مدركات الجمهور لأطر تقديم

الشئون العامة وعلاقتها بتحيزات التغطية فى بوابات الصحف الالكترونية اليومية[14].

تستهدف الدراسة التعرف على الكيفية التى يدرك بها أفراد الجمهور للمضامين والقضايا التى تعرضها بوابات الصحف الالكترونية وعلاقته بتحيزات التغطية، والتعرف على أهم الأدوات والميكانزمات التى وظفتها بوابات الصحف اليومية لبناء الأطر الخبرية، وتنتمى هذه الدرسة إلى الدراسات الوصفية واعتمدت على منهجى المسح الإعلامى والمقارن، واستخدمت الباحثة استمارة تحليل المضمون لتحليل مضامين الشئون العامة التى عالجتها بوابات الأهرام والوفد والشروق فى الفترة من أغسطس 2015 حتى ديسمبر 2015، كما استخدمت استمارة الاستبيان لمسح عينة عشوائية قوامها 450 مفردة من الجمهور العام من متابعى بوابات الصحف الالكترونية بمحافظتى القاهرة وبنى سويف وذلك فى الفترة من 2015/10/1 إلى 2015/3/16.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين تبنى الجمهور لأطر تقديم الشئون العامة ببوابات الصحف الالكترونية عينة الدراسة وبين تحيزاتهم لمضامين تلك القضايا، ومن أهم أسباب ذلك هو اهتمام صحف الدراسة بعرض مختلف وجهات النظر.

3- دراسة: شيرين حامد خليفة (2015) بعنوان: اتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة – دراسة ميدانية[15].

تهدف الدراسة إلى التعرف على اتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة، وتنتمى الدراسة إلى الدراسات الوصفية، استخدمت الباحثة فيها المنهج المسحى واستمارة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة، حيث قامت بمسح عينة قوامها 154 مفردة من النخبة الإعلامية.

وتوصلت الدراسة إلى انخفاض درجة التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بمسئوليتها الاجتماعية والقانونية والمهنية، بالإضافة إلى عدم التزامها بأخلاقيات المهنة، وقد يرجع ذلك إلى حالة الانقسام السياسى، وعدم وضوح السياسة التحريرية، والتبعية السياسية للمواقع، وعدم وجود تنظيم قانونى ينظم العمل بالمواقع الإخبارية.

4- دراسة: منى جابر عبدالهادى (2012) بعنوان: مصداقية مواقع بعض الصحف المصرية على الانترنت وعلاقتها بتفضيلات الجمهور المصرى – دراسة تحليلية

وميدانية على عينة من الريف والحضر[16].

تهدف الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الجمهور نحو مصداقية الصحف الالكترونية القومية والحزبية والمستقلة. وتنتمى هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية المقارنة، واعتمدت الباحثة على منهج المسح الإعلامى والأسلوب المقارن، وتم إجراء الدراسة الميدانية بتطبيق استمارة استبيان على عينة قوامها 400 مفردة من الجمهور، بينما تم إجراء الدراسة التحليلية بتطبيق استمارة تحليل المضمون لتحليل مضمون صفحة البدء بعينة من مواقع الصحف المصرية (الأهرام، والجمهورية، واليوم السابع، والمصرى اليوم، والوفد، والأهالى) خلال الفترة الزمنية من 2011/8/25 وحتى 2011/9/8.

وتوصلت الدراسة إلى أن موقع جريدة الأهرام جاء فى مقدمة مواقع الصحف الالكترونية المصرية من حيث درجة متابعة وثقة الجمهور المصرى، نظراً لالتزامه بقواعد ومعايير الممارسة المهنية.

5- دراسة: نرمين نبيل الأزرق (2012) بعنوان: الاستعانة بصحافة المواطن في مواقع الصحف المصرية بين تحقيق الحق في الاتصال وتطبيق أخلاقيات المهنة – دراسة لإشكاليات وضوابط اتخاذ القرار لدى القائم بالاتصال[17]:

تهدف الدراسة إلى رصد وتوصيف أهم الإشكاليات المهنية الأخلاقية التي تواجه القائم بالاتصال في استخدامه لمواقع التواصل الاجتماعي واعتماده على المضامين التي ينتجها المواطنون وكذلك الآليات والضوابط التي يعتمد عليها بما يؤدي إلى تحقيق حق الجماهير في المعرفة والاتصال وبما يضمن في الوقت ذاته الالتزام بتطبيق القواعد الأخلاقية للمهنة ليتحقق الاستخدام الأمثل.

وأوضحت نتائج الدراسة أن أهم الإشكاليات الأخلاقية التي تواجه الصحفيين والتي ترتبط بالاستعانة بصحافة المواطن وما ينتجه المستخدمون من مضامين خبرية هي التوثيق الكاذب أو المتحيز أو المبني على الوصلات والروابط التي تتبع صفحات أو جهات مجهولة أو غامضة وبث الشائعات وحقوق الملكية الفكرية، وأوضح المبحوثون أن أهم ضوابط تنظيم الاستفادة من صحافة المواطن هو الابتعاد عن أي إساءة للمقدسات وللعقائد الدينية وعدم الاعتماد على المضامين غير القانونية التي تتضمن اتهامات مرسلة خاصة في حق الأفراد، ويتم ذلك من خلال الاعتماد على فريق عمل من الصحيفة لمراقبة تعليقات المواطنين والتأكد من رواياتهم حول حدث ما، والتأكد من الصور والفيديوهات التي تُرسَل إلى القائم بالاتصال.

6- دراسة: وسام كمال الحنبلي (2011) بعنوان: العوامل المؤثرة على القائم بالاتصال في المواقع المصرية[18]:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع العمل المهني للقائم بالاتصال في المواقع المصرية الالكترونية عينة الدراسة، والوقوف على مهاراته الاتصالية والتكنولوجية في صياغة رسالة إعلامية تتوافق وتغير الدور الذي يقوم به في بيئة اتصالية ذات خصائص مختلفة.

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية، وتعتمد على منهجي المسح والمقارن، وقامت الباحثة بعمل استبيان مباشر على كافة المحررين في المواقع الالكترونية عينة الدراسة: موقع بوابة الأهرام، وموقع إخوان أون لاين، وموقع محيط.كوم، ومصراوي.كوم، وموقع المصريون، وموقع أون إسلام.نت، بالإضافة إلى مقابلة مسئول عن كل موقع حول الواقع المهني للقائمين بالاتصال في المواقع عينة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى قلة عدد المحررين داخل المواقع عينة الدراسة، والاعتماد بنسبة كبيرة داخل هذه المواقع على المحررين ذوي الخبرات السابقة في العمل، وغلبة الطابع الإداري المؤسسي على جميع المواقع عينة الدراسة ماعدا موقع المصريون الذي تم ادارته بالشكل التقليدي لبيئة العمل الصحفي التقليدي، ويفضل 80٪ من المحررون في المواقع عينة الدراسة الاستمرار في العمل بالمواقع الالكترونية، ويرى معظم المحررون أن مسئولي التحرير هم من يملكون توجيه السياسة التحريرية فى كل المواقع عينة الدراسة، ما عدا موقع "إخوان أون لاين"، حيث أشاروا إلى أن الممولين (جماعة الإخوان المسلمون) هم من يملكون صنع السياسة التحريرية.

7- دراسة: Melita P. Kovacic et al., (2010) بعنوان: مصداقية وسائل الإعلام التقليدية مقابل وسائل الإعلام الالكترونية: تغير تاريخي في تصورات الصحفيين[19]:

تهدف هذه الدراسة إلى المقارنة بين مصداقية المعلومات المنشورة فى المواقع الإخبارية الالكترونية والمعلومات المنشورة فى وسائل الإعلام التقليدية.

وأجرى الباحث دراسة ميدانية على عينة عشوائية بسيطة قوامها 106 مفردة من الصحفيين السلوفانيين لتقييم مصداقية وسائل الإعلام التقليدية والمواقع الالكترونية.

وأوضحت نتائج الدراسة أن معظم الصحفيين يرون أن وسائل الإعلام التقليدية أكثر مصداقية من المواقع الالكترونية، وربما يرجع ذلك إلى عدم توافر إمكانات التطور التقني المستمر للمواقع الالكترونية في سلوفينيا، بالإضافة إلى عدم وجود الكوادر المهنية من الصحفيين والفنيين القادرين على التعامل مع تكنولوجيا العصر، بالإضافة إلى توافر رغبة لدى الصحفيين في الحفاظ على مهنتهم بشكلها التقليدي الذي اعتادوا عليه دون وجود رغبة لديهم في تطوير قدراتهم ومهاراتهم.

8- دراسة: Thorson Kjerstin et al., (2010) بعنوان: مصداقية المحتوى: كيف يؤثر مجتمع الانترنت الافتراضي على مصداقية الأخبار[20]:

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من مصداقية الأخبار الالكترونية من خلال دراسة وتحليل مضمون المحتوى الصحفى.

وخلصت الدراسة إلى أن مصداقية المقالات الصحفية المدونة إلكترونياً وخاصة التي تحقق مبدأ التفاعلية من خلال تعليقات القراء، بالإضافة إلى وجود علاقة قوية بين تصنيفات الخبر ومصداقيته، وأخيراً أكد الباحث على أن مصداقية محتوى الأخبار يمكن أن تحقق فوائد كثيرة لوكالات الأنباء أهمها متابعة الجمهور لها.

9– دراسة: نهلة زيدان عبد المؤمن (2009) بعنوان: تأثير استخدام الانترنت على مصداقية وسائل الإعلام الجماهيرية كمصادر للمعلومات[21]:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير استخدام الشباب الجامعي للانترنت على مصداقية وسائل الإعلام الجماهيرية كمصادر لمعلوماته.

وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام المبحوثين للانترنت يؤثر تأثيراً محدوداً على مصداقية كلٍ من الصحف والراديو والتليفزيون كمصادر لمعلوماتهم، إلا أن هذا التأثير بكل مستوياته تزداد أهميته في ضوء ما يشير إليه واقع استخدام الانترنت حالياً من التزايد المستمر والسريع في كثافة استخدامه والاعتماد عليه كمصدر للمعلومات.

10- دراسة: Leach Jan (2009) بعنوان: تعظيم جسور الثقة بين الأخبار المطبوعة والرقمية[22]:

تركز الدراسة على ضرورة النظر في القضايا الخلافية والأخلاقية عند استخدام وسائل الإعلام الرقمية في الصحافة المطبوعة.

واستعرضت الدراسة وجهة نظر الصحفيين ووكالات الأنباء في النشر الصحفي عبر

المواقع أو المدونات الشخصية، وعما إذا كانت ثقافة المواقع تشجع على العداء أم لا.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة التركيز على الشفافية والمصداقية الصحفية ونشر الأخبار والمعلومات الموثوق في صحتها عبر وسائل الإعلام الرقمية والاجتماعية.

11- دراسة: Wang Zuoming et al., (2008) بعنوان: تأثير مصداقية وتجانس المعلومات الصحية عبر الانترنت – دراسة مقارنة بين المواقع الالكترونية ومجموعات النقاش[23]:

تهدف الدراسة إلى توضيح الجهود المبذولة لتحسين مصداقية المعلومات الصحية على الانترنت، وكيفية تقييم المستخدمين للاستفادة من المعلومات الصحية عبر المواقع الالكترونية ومجموعات النقاش.

وخلصت الدراسة إلى أهمية توافر معياري التجانس والمصداقية في المعلومات المنشورة عبر المواقع الالكترونية ومجموعات النقاش، مما يؤدي إلى إقتناع الجمهور بدرجة كبيرة.

12 – دراسة: Cassidy P. William (2007) بعنوان: مصداقية أخبار الانترنت- دراسة لتصورات الصحفيين عن المصداقية[24]:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الصحفيين العاملين فى الصحف المطبوعة والالكترونية نحو مصداقية أخبار الانترنت، واعتمدت الدراسة على منهج المسح من خلال تطبيق استمارة استبيان على عينة قوامها 271 مفردة من الصحفيين فى الولايات المتحدة الأمريكية وكولومبيا. واعتمدت الدراسة على نظرية حارس البوابة، ووضعت الدراسة مقياساً للمصداقية مكوناً من أربعة عناصر هى الثقة والعدالة والدقة والشمول.

وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق بين الصحفيين العاملين فى الصحف المطبوعة والالكترونية من حيث اتجاهاتهم نحو مصداقية أخبار الانترنت، حيث يرى الصحفيون العاملون فى الصحف الالكترونية أن أخبار الانترنت أكثر مصداقية في حين يرى الصحفيون العاملون فى الصحف المطبوعة أن الأخبار المطبوعة أكثر مصداقية من الصحف الالكترونية، وأوضحت الدراسة أن الدور المهني للصحفيين فى الصحف الالكترونية كان له تأثيراً إيجابياً على مفهوم مصداقية الأخبار الالكترونية، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباطية بين مدى اعتماد المبحوثون على الانترنت كمصدر للأخبار ودرجة مصداقيتها لديهم.

13- دراسة: وائل إسماعيل حسن عبد الباري (2005) بعنوان: مصداقية المواقع الإخبارية على الانترنت وعلاقتها بمستقبل الصحافة المطبوعة كما يراها الجمهور المصري[25]:

استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين مصداقية المواقع الإخبارية ومستقبل الصحافة المطبوعة، وانطلاقاً من ذلك صاغ الباحث ثلاثة فروض تركز على المصداقية وتعددية المحتوى الإخباري والمستويات المعرفية للجمهور.

وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن محتوى المواقع الإخبارية بنفس جودة محتوى الصحافة المطبوعة، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين مستوى معرفة الجمهور لاستخدام الانترنت وتشكيل الاتجاه نحو مصداقية هذه المواقع، وقد تجلت هذه العلاقة من خلال تفاعل الجمهور مع هذه المواقع، وبالنسبة للجانب المستقبلي فقد تم رصد اتجاهاً سلبياً وآخر إيجابياً يتمثل في ازدياد استخدام المواقع الإخبارية ولكن لا يمكن الاعتماد عليها كلياً، وبالمقابل ركَّز الاتجاه السلبي على انخفاض توزيع الصحف المطبوعة.

14- دراسة: David Arant & Philip Meyer (2004) بعنوان: القيم المتغيرة في حجرة الأخبار[26]:

استهدفت الدراسة رصد وتحليل مدى الالتزام بقيم الممارسة المهنية في العمل الصحفي، وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية المبحوثين لا يثقون في وسائل الإعلام الغربية لعدم التزامها بالمعايير الأخلاقية والمهنية، وأنهم يدركون أن هناك تحيزاً سياسياً في عمليات المعالجة الصحفية، وأن هناك ضعف عام في مصداقية هذه الوسائل، وأكد المبحوثين على أهمية الالتزام بقيم الممارسة المهنية، وضرورة الفصل بين ما هو مهني وما هو إداري التزاماً بمسئولية الصحافة تجاه القارئ والمجتمع.

15- دراسة: James Watt & Junho Choi & Michael Lynch (2003) بعنوان: مصداقية الانترنت ووسائل الإعلام الأخرى كمصادر معلومات عن الحرب العراقية[27]:

سعى الباحثون في هذه الدراسة نحو التعرف على الوسيلة الأكثر مصداقية لدى مستخدمي الانترنت في استقاء المعلومات عن الحرب الأمريكية ضد العراق. وقد أجري الباحثون مسحاً عبر البريد الإلكتروني على عينة قوامها 1302 مبحوثاً على مرحلتين خلال شهر أبريل 2003.

وقد أظهرت الدراسة أن كلاً من التليفزيون والانترنت قد احتلا مقدمة وسائل

الإعلام بوصفهما المصادر الأكثر مصداقية لدى المبحوثين؛ حيث حظيت الوسيلتان على متوسط مرتفع في مكونات متغير المصداقية والتي اشتملت على أبعاد الثقة والدقة والعدالة والشمول في التغطية، كما أبرزت النتائج أن المبحوثين الذين لا يؤيدون الحرب على العراق يعتقدون أن الانترنت أكثر مصداقية وأقل تحيزاً من التليفزيون.

16– دراسة: Rasha Abdullah and Others (2002) بعنوان: مصداقية الخبر في الصحف والتليفزيون والانترنت[28]:

استهدفت الدراسة رصد أوجه التشابه والاختلاف في إدراك الجمهور لمصداقية الخبر في وسائل الإعلام التقليدية (الصحافة والتليفزيون)، والالكترونية (الانترنت) في محاولة لتحديد مكونات مصداقية الخبر عبر وسائل الإعلام.

وتوصلت الدراسة إلى أن التليفزيون يتمتع بمستوى مصداقية عالٍ مقارنة بغيره من وسائل الإعلام لدى المبحوثين يليه الصحافة بينما احتل الانترنت المرتبة الثالثة، وتمثلت عوامل مصداقية التليفزيون في العدالة والتوازن، وتمثلت عوامل مصداقية الصحف في التوازن والأمانة والدقة، وتمثلت مصداقية الانترنت في الجدة والحالية واستحقاق الثقة، إلا أن المبحوثين اتهموه بالتحيز والتخلي عن الأمانة والصدق في سبيل تحقيق السبق الصحفى.

17– دراسة: YoShiko Nozato (2002) بعنوان: مصداقية المواقع الإخبارية على الانترنت[29]:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الشباب الجامعى نحو مصداقية الصحف الالكترونية، واعتمدت الدراسة على منهج المسح من خلال تطبيق استمارة استبيان على عينة قوامها 100 مفردة من طلاب مرحلة البكالوريوس بجامعة أوهايو الأمريكية، واستخدمت هذه الدراسة مقياس مكون من 14 معيار لقياس مصداقية الصحف الالكترونية وهي (الخبرة، الشهرة، الحالية، الشمول، العدالة، الدقة، الثقة بالمصدر، العملية التحريرية، الأطر الإخبارية، العمق، الثقة، الموضوعية، عدم التحيز، التفاعلية).

وأكدت الدراسة على وجود علاقة قوية بين درجة مصداقية الصحف الالكترونية لدى المبحوثين وبين كلٍ من: خبرات المبحوثين بالانترنت وقراءتهم للصحف المطبوعة ودرجة اعتمادهم على الصحف الالكترونية، بالإضافة إلى ارتفاع مصداقية

الصحف الالكترونية لدى عينة الدراسة عن الصحف المطبوعة، وتمثلت أهم عناصر المصداقية لدى عينة الدراسة فى الحالية، والعمق، والشهرة والدقة.

18– دراسة: Bradly Osborn (2001) بعنوان: أخلاقيات ومصداقية الصحافة الالكترونية[30]:

أُجريت هذه الدراسة بهدف التعرف على كيفية تعامل الصحفيين والمؤسسات الإعلامية مع القضايا الأخلاقية ومدى المصداقية على شبكة الانترنت. وتوصلت الدراسة إلى أن مصداقية الصحافة المطبوعة في تناقص مستمر بسبب اختلاط الرأي مع الخبر، وبسبب أخطاء معلوماتية ونحوية، فضلاً عن نشرها لقصص إخبارية غير دقيقة تفتقد إلى التوازن والعدالة، وأشارت الدراسة كذلك إلى ارتفاع مصداقية الصحافة الالكترونية، حيث يوفر المضمون الإخباري بالانترنت الأخبار والموضوعات التي تُنشر في آلاف الصحف اليومية.

19– دراسة: محمد سعد إبراهيم (1999) بعنوان: استخدامات الصحافة المصرية للانترنت ومدى انعكاسها على الأداء الصحفى[31]:

سعت الدراسة إلى توصيف وتحليل العلاقة الراهنة للصحف المصرية بشبكة الانترنت والتعرف على مدى استيعاب الصحفيين للانترنت كوسيلة اتصال تكنولوجية حديثة وبيان مجالات الاستخدام وتأثيرها على الأداء الصحفى.

وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام الصحف المصرية للانترنت أدى إلى استحداث زوايا وصفحات جديدة وساعد على إعداد الموضوعات والتقارير الصحفية التي تتناول الأحداث الساخنة والصور الفريدة، كما استخدم على نطاق محدود في إجراء استطلاعات الرأي بين القراء مما يساعد على مواكبة الصحف المصرية لعصر المعلومات.

20- دراسة: Johnson and Kaye (1998) بعنوان: مقارنة المصادر التقليدية بالانترنت لتحديد مقاييس مصداقية الإعلام[32]:

استهدفت الدراسة مقارنة مصداقية وسائل الإعلام التقليدية بتلك المتاحة على شبكة الانترنت. وقد أظهرت الدراسة أن وسائل الإعلام التقليدية أكثر مصداقية من وسائل الإعلام الرقمية، وذلك لاحتكام وسائل الإعلام التقليدية لأساليب حرفية صارمة تمنع صور التحيز وعدم الدقة مما يؤدي إلى وجود بعض أشكال التحكم في المضمون والمحتوى وهو مالا يوجد فى وسائل الإعلام الرقمية التي تتمتع بقدر أكبر من الحرية فى اختيار الموضوعات وطرق تناولها، ومن أهم النتائج الأخرى وجود

علاقة سببية طردية بين المتغيرات الديموجرافية، واستخدام وسائل الإعلام الرقمية، وقد استخدم الباحثان منهج المسح الإعلامي عن طريق الانترنت.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أن مكتبة الدراسات الإعلامية فى حاجة إلى مزيد من الدراسات التى تهتم برصد وتحليل الضوابط القانونية والقواعد والمعايير المهنية وأخلاقيات الممارسة المهنية، وخاصة فى مجال النشر الصحفى الالكترونى عبر مواقع الصحف الالكترونية والإخبارية، فى ظل التطورات التكنولوجية المتلاحقة فى تكنولوجيا الاتصالات وما يواكبها من تطور فى الجرائم الالكترونية التى من شأنها نشر الأكاذيب وانتهاك الحياة الخاصة للأفراد وتكدير السلم العام والإضرار بمصالح المجتمع.

حيث أشارت دراسات المحور الأول إلى وجود تحديات بشأن عدم وجود تنظيم قانونى شامل ينظم النشر الصحفى عبر شبكة المعلومات الدولية، وصعوبة التوافق بين القوانين والتشريعات المحلية والدولية، بينما اتجهت دراسات أخرى إلى البحث عن طرق وآليات فرض الرقابة على شبكة المعلومات الدولية بدءاً بمنع وصول المواطنين العاديين للانترنت ونهايةً بإعاقة محتوى الانترنت، والتذرع بحماية القيم الثقافية والأخلاقية والدينية لتبرير الرقابة.

أما دراسات المحور الثانى اتجهت إلى التأكيد على أهمية تطبيق مواثيق الشرف الصحفى والعمل على تفعيل الرقابة الذاتية، وضرورة التوصل إلى بناء منظومة أخلاقية للنشر الصحفى عبر شبكة المعلومات الدولية ما يمكن أن يساهم فى تطورها. لكن دون تقديم آليات وميكانزمات محددة من أجل تحقيق التوازن بين الالتزام بمعايير وأخلاقيات الممارسة المهنية وبين تحقيق ديمقراطية الاتصال والتدفق الحر للمعلومات.

وقد أفاد الباحث من الدراسات السابقة فى تحديد وصياغة مشكلة الدراسة وتحديد الإطار النظرى والمنهجى المناسب لطبيعة المشكلة، كما أفاد الباحث فى تصميم استمارة استقصاء آراء عينة الدراسة من القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية وأداة مقابلة القيادات الصحفية بها لرصد عدد من التحديات التشريعية والمهنية التى تواجه النشر الصحفى عبر شبكة المعلومات الدولية وأساليب مواجهتها والتغلب عليها، وصولاً إلى نتائج الدراسة التى قد تتفق أوتختلف مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة.

نـوع الدراسة :

تنتمـي هـذه الدراسـة إلـى الدراسـات الوصـفية التحليليـة التـي تهـدف إلـى تصـوير وتحليل وتقييم خصـائص ظـاهرة معينـة، أو موقـف يغلـب عليـه صـفة التحديد[33]، ولا تقف عند مجرد جمع البيانات والحقائق بل وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها وتحديدها بالصورة التي هي عليها كماً وكيفاً بهدف الوصول إلى نتائج نهائية يمكن تعميمها[34].

منـهج الدراسة :

استخدم الباحث منهج المسح الإعلامي الذي يُعد من أبرز المناهج المستخدمة في مجال الدراسات الإعلامية وخاصة البحوث الوصفية[35]، كما أنه يُعد أكثر المناهج العلمية ملائمة لرصد وتوصيف وتفسير موضوع الدراسة وتحقيق أهدافها والإجابة على تساؤلاتها.

ويعتمد منهج المسح في جمع البيانات وتحليلها على المقابلات أو الاستبيانات المقننة من أجل الحصول على معلومات من أعداد كبيرة من المبحوثين عن طريق جماعة ممثلة لهم[36].

تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة :

تحـدد مجتمـع الدراسـة الميدانيـة فـي القـائمين بالاتصـال فـى مواقـع الصـحف الالكترونيـة التـى لهـا أصـل ورقـى مطبـوع وتخضـع للقوانين والمواثيـق المهنيـة التـى تـنظم العمـل الصـحفى والمواقـع الإخباريـة التـى لـيس لهـا أصـل ورقـى مطبـوع، وتـم تطبيق أسلوب العينة العمدية في اختيار مفردات عينـة الدراسـة التـي بلـغ حجمهـا 150 مبحوثاً من القائمين بالاتصال.

تتوزع عينة الدراسة الميدانية بواقع 75 مفردة من القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية موزعة بالتساوى على أفضل ثلاثة مواقع صحفية وفقاً لترتيب موقـع ALEXA المتخصـص فـى تقيـيم المواقـع، وهـى: اليـوم السـابع والأهـرام والمصرى بواقع 25 مفردة من كل موقع، كما تم التطبيق على 75 مفردة من القائمين بالاتصال فى المواقع الإخبارية التى ليس لها أصل ورقى مطبوع، موزعة بالتساوى علـى أفضـل ثلاثـة مواقـع إخباريـة وفقـاً لترتيـب موقـع ALEXA، وهـى: مصـراوى

وأخبار نت وشبكة الإعلام العربية (محيط) بواقع 25 مفردة من كل موقع.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تحديد حجم عينة الدراسة الميدانية فى ضوء حجم عينة دراسات القائم بالاتصال السابقة، والتى تراوح حجم عينة العديد منها ما بين 100 إلى 200 مفردة تقريباً، بالإضافة إلى أن الباحث وجد أن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين المواقع الصحفية عينة الدراسة من حيث أعداد القائمين بالاتصال العاملين بها مما لا يسمح بتحقيق التوازن فى توزيع حجم العينة بين هذه المواقع إذا زاد حجم العينة عن ذلك، كما كان هناك توافقاً بين آراء الأساتذة المحكمين حول حجم عينة الدراسة.

ورغم أن مواقع الصحف الالكترونية تلتزم بنفس الضوابط القانونية والمعايير المهنية والأخلاقية التى تحكم صحفها الورقية المطبوعة، إلاّ أنه لا يوجد تنظيم قانونى شامل أو ميثاق شرف صحفى – حتى وقت إجراء هذا البحث- يحدد معايير النشر الصحفى الالكترونى عبر شبكة المعلومات الدولية. لذا قام الباحث برصد توجهات القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية نحو ضوابط النشر الصحفى الالكترونى ومدى التزامهم بها.

جدول رقم (1)

خصائص عينة الدراسة الميدانية

م	الخصائص		مواقع الصحف الالكترونية		المواقع الإخبارية		الإجمالى	
			ك	%	ك	%	ك	%
1	المؤهل الدراسى	إعلامى	51	68	57	76	108	72
		غير إعلامى	24	32	18	24	42	28
		جملة	**75**	**100**	**75**	**100**	**150**	**100**
2	سنوات الخبرة	من سنة إلى 5 سنوات	26	34.7	29	38.7	55	36.7
		من 6 سنوات إلى 10 سنوات	16	21.3	22	29.3	38	25.3
		أكثر من 10 سنوات	33	44	24	32	57	38
		جملة	**75**	**100**	**75**	**100**	**150**	**100**
3	عضوية النقابة	مشترك	53	70.7	20	26.7	73	48.7
		غير مشترك	22	29.3	55	73.3	77	51.3
		جملة	**75**	**100**	**75**	**100**	**150**	**100**
4	الحصول على دورات فى تشريعات العمل الصحفى	نعم	41	54.7	37	49.3	78	52
		لا	34	45.3	38	50.7	72	48
		جملة	**75**	**100**	**75**	**100**	**150**	**100**
5	الحصول على دورات فى المعايير المهنية للعمل الصحفى	نعم	51	68	49	65.3	100	66.7
		لا	24	32	26	34.7	50	33.3
		جملة	**75**	**100**	**75**	**100**	**150**	**100**

خصائص أفراد عينة الدراسة:

- **المؤهل الدراسى:** يتضح من بيانات الجدول أن 72% من أفراد عينة الدراسة من القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية خريجى كليات وأقسام الإعلام، بينما نسبة 28% من عينة الدراسة مؤهلهم الدراسى غير إعلامى، وإن كانت نسبة القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية من خريجى كليات وأقسام الإعلام كبيرة، إلا أن الباحث يؤكد على أهمية أن يكون القائم بالاتصال سواء كان عمله فى التحرير أو التصميم والإخراج أو التصويرأو الإعلانات أو..... إلى آخره من خريجى كليات وأقسام الإعلام، حتى نضمن الحصول على منتج صحفى جيد يستحوذ على اهتمام وثقة الجمهور.

- **سنوات الخبرة:** تُشير بيانات الجدول إلى أن نسبة 38% من عينة الدراسة يعملون فى مجال النشر الصحفى الالكترونى لمدة تزيد عن عشر سنوات، بينما نسبة 36.7% من عينة الدراسة لديهم خبرة فى هذا المجال من سنة إلى خمس سنوات، وأخيراً هناك 25.3% من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة فى النشر الصحفى الالكترونى من ست سنوات إلى عشر سنوات.

- **عضوية نقابة الصحفيين:** نسبة 51.3% من أفراد عينة الدراسة من القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية غير مشتركين فى نقابة الصحفيين، بينما نسبة 48.7% من أفراد عينة الدراسة مشتركين فى عضوية نقابة الصحفيين. تُظهر هذه البيانات حجم العقبات والصعوبات التى تواجه القائمين بالاتصال فى مجال النشر الصحفى الالكترونى وخاصة العاملين فى المواقع الإخبارية (73.3%) فى الانضمام إلى نقابة الصحفيين، مما يفقدهم الشعور بالأمان والرضا الوظيفى، وهنا يأتى دور نقابة الصحفيين فى تقنين أوضاع القائمين بالاتصال فى مجال النشر الصحفى الالكترونى خاصةً بعد صدور قانون التنظيم المؤسسى للصحافة والإعلام رقم 92 لسنة 2016.

- **الحصول على دورات فى التشريعات الصحفية:** حصل 52% من أفراد عينة الدراسة على دورات فى التشريعات الصحفية، بينما لم يحصل 48% من عينة الدراسة على هذه الدورات.

- **الحصول على دورات فى المعايير المهنية للعمل الصحفى:** حصل 66.7% من أفراد عينة الدراسة على دورات تدريبية فى المعايير المهنية وممارسات العمل الصحفى، بينما لم يحصل 33.3% من عينة الدراسة على هذه الدورات.

تُشير هذه النتائج إلى وجود ضرورة مُلحة لتنظيم دورات تدريبية سواء فى التشريعات الصحفية أو فى المعايير المهنية والممارسات الصحفية الجيدة للقائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والإخبارية، وهنا يظهر دور نقابة الصحفيين فى تنظيم مثل هذه الدورات بصفة دورية ومنتظمة.

أداة جمع البيانات :

اعتمد الباحث على أكثر من أداة فى جمع بيانات الدراسة:

1- تم الاستعانة بأداة التحليل من المستوى الثانى فى استخلاص القواعد والمعايير المهنية والأخلاقية الضابطة للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر.

2- ولاستخلاص الضوابط القانونية التى تحكم العمل الصحفى والإعلامى فى مصر، قام الباحث بالاستعانة بأداة تحليل الوثائق فى تحليل المواد الدستورية والقانونية التى تنظم نشر وتداول الأخبار والمعلومات عن طريق النشر الصحفى المطبوع أو الرقمى، ومنها: مواد الدستور المصرى الصادر فى 2014، ومواد قانون العقوبات المصرى رقم 58 لسنة 1937 طبقاً لأحدث التعديلات بالقانون رقم 95 لسنة 2003، والقانون رقم 162 لسنة 1958 الخاص بفرض حالة الطوارئ، وقانون تنظيم الاتصالات رقم 10 لسنة 2003، وقانون مكافحة الإرهاب الصادر فى 15 أغسطس 2015، وقانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996، وقانون التنظيم المؤسسى للصحافة والإعلام رقم 92 لسنة 2016، وقانون نقابة الصحفيين رقم 76 لسنة 1970، وميثاق الشرف الصحفى الصادر عن المجلس الأعلى للصحافة بتاريخ 26 مارس 1998، ، بالإضافة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/59 لسنة 1946، والمادة رقم 19 من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عام 1948.

3- قام الباحث بتصميم صحيفة استقصاء كأداة لجمع بيانات الدراسة، من خلال تطبيقها على المبحوثين عينة الدراسة الميدانية من القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والإخبارية، لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها.

اختبار الصدق والثبات :

أ- اختبار الصدق:

تم تطبيق اختبار الصدق على استمارة الاستبيان عن طريق مراجعة أسئلة الاستبيان مراجعة دقيقة للتأكد من تضمينها بالاستجابات التي سعت الدراسة إلى تحقيقها وصياغتها على نحو مفهوم من المبحوثين، كما تم مراعاة الترتيب المنطقي لتلك الأسئلة.

بالإضافة إلى أنه تم الاستفادة من آراء وملاحظات أساتذة الإعلام ومناهج البحث العلمي الذين عرضت عليهم الاستمارة لتحكيمها(*)، وقام الباحث بإجراء التعديلات اللازمة في ضوء ملاحظات وتوجيهات السادة المحكمين، بحيث أصبح هناك اتفاقاً على أن الاستمارة صالحة لقياس ما صُممت لقياسه.

ب- اختبار الثبات :

للتأكد من ثبات استمارة الاستبيان، قام الباحث بتطبيق استمارة الاستبيان على عينة فرعية من عينة الدراسة الميدانية قوامها 10% من العينة (15 مفردة)، ثم اختيار باحث آخر(*) لتطبيق نفس استمارة الاستبيان على عينة فرعية أخرى من عينة الدراسة مساوية للعينة السابقة، ثم تفريغ البيانات وحساب درجة معامل الثبات بين

(*) السادة المحكمين (الترتيب هجائي):

1- أ.د/ سهام نصار: أستاذ الصحافة وعميد كلية الإعلام – جامعة سيناء.

2- أ.د/ شريف درويش اللبان: أستاذ الصحافة ووكيل كلية الإعلام لشئون البيئة وخدمة المجتمع – جامعة القاهرة.

3- أ.د/ عبدالجواد سعيد: أستاذ الصحافة ورئيس قسم الإعلام – كلية الآداب – جامعة المنوفية.

4- أ.د/ عبدالعزيز السيد: أستاذ الصحافة وعميد كلية الإعلام السابق – جامعة جنوب الوادى.

5- أ.م.د./ عماد الدين جابر: أستاذ الصحافة المساعد بقسم الإعلام – كلية الآداب – جامعة حلوان.

6- أ.د/ محمد سعد: أستاذ الصحافة وعميد المعهد الدولى العالى للإعلام – أكاديمية الشروق.

7- أ.د/ نجوى كامل: أستاذ الصحافة ووكيل كلية الإعلام الأسبق – جامعة القاهرة.

8- أ.د/ وائل إسماعيل عبد الباري: أستاذ الصحافة ورئيس قسم الإعلام – كلية البنات – جامعة عين شمس.

(*) أ. هبة سيد ذكى: مدرس مساعد صحافة بقسم الإعلام - كلية الآداب – جامعة عين شمس

نتائج الاختبارين.

وقد تم تطبيق معادلة هولستي Holsti لحساب معامل الثبات.

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2\ ت}{ن1 + ن2} \quad \text{حيث أن:}$$

ت = عدد الحالات التي يتفق عليها المرمزان (الباحثان).

ن1 = عدد الحالات التي رمزها المرمز (1). ن2 = عدد الحالات التي رمزها المرمز (2).

$$\text{إذاً معامل الثبات} = \frac{14 \times 2}{15 + 15} = \frac{28}{30} = 0.933$$

بلغت قيمة معامل الثبات في التحليل 0.933 أي أن نسبة الاتفاق بين الترميز الأول والترميز الثاني 93.3% وهي قيمة مرتفعة تدل على ثبات المقياس وصلاحيته للتطبيق.

مفاهيم الدراسة:

- **النشر الصحفى الالكترونى:** نشر الأخبار والموضوعات الصحفية على شبكة المعلومات الدولية، سواء عن طريق نشر محتوى الصحف الورقية المطبوعة بصفة دورية منتظمة وبنفس الإسم (مواقع الصحف الالكترونية)، أو عن طريق نشر المادة الصحفية على شبكة المعلومات الدولية وتحديثها بصفة مستمرة، دون وجود أصل ورقى مطبوع للمادة الصحفية (المواقع الإخبارية).

- **الضوابط القانونية للنشر الصحفى الالكترونى:** مجموعة التشريعات والقوانين التى تحكم عملية نشر المواد الصحفية على شبكة المعلومات الدولية.

- **الضوابط المهنية والأخلاقية للنشر الصحفى الالكترونى:** مجموعة القواعد والمعايير المهنية والأخلاقية المُنظِّمة لعملية نشر المواد الصحفية على شبكة المعلومات الدولية، المنصوص عليها فى مواثيق الشرف الصحفية والإعلامية أو النابعة من الضمير الصحفى المهنى، والتى تُوجب الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية والحفاظ على الذوق والآداب العامة للمجتمع.

المعالجة الإحصائية للبيانات :

بعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة الميدانية، تم ترميز البيانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي، ثم معالجتها وتحليلها واستخراج النتائج الإحصائية باستخدام برنامج "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" Statistical Package for the Social Science SPSS.

وتم اللجوء إلى المعاملات والاختبارات الإحصائية التالية في تحليل بيانات الدراسة:

- التكرارات البسيطة والنسب المئوية.

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

- معامل ارتباط بيرسون للعلاقة الخطية بين متغيرين.

- اختبار كا^2 (Chi Square Test) لدراسة الدلالة الإحصائية للعلاقة بين متغيرين من المتغيرات

الاسمية (Nominal).

- اختبار (T-Test) لدراسة الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعتين من

المبحوثين في أحد متغيرات الفئة أو النسبة (Interval or Ratio).

- معامل ارتباط بيرسون.

نتائج الدراسة:

أولاً: النتائج العامة للدراسة :

1- الضوابط القانونية التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى من وجهة نظر القائمون بالاتصال:

جدول رقم (2)

يوضح ترتيب عينة الدراسة للضوابط القانونية التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى ن=150

الضوابط القانونية	الترتيب									عدد النقاط	المتوسط	الترتيب
	1	2	3	4	5	6	7	8	9			
عدم إهانة رئيس الجمهورية أو العيب فى حق ملك أو رئيس أو ممثل لدولة أجنبية بسبب أمور تتعلق بأداء وظيفته.	30	2	19	20	10	12	14	8	9	912	6.08	3
حظر تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة بما لا يُؤثر على سير التحقيق ومن يتناولهم التحقيق أو المحاكمة، مع الالتزام بقرارات حظر النشر.	2	17	6	6	22	40	31	22	4	643	4.29	7
الامتناع عن إهانة أو قذف أو سب بأى وجه من الوجوه جهةً أو شخصاً ذا صفة اعتبارية عامة أو خاصة.	13	6	4	28	26	20	14	31	8	683	4.55	6
الامتناع عن الانحياز إلى الدعوات العنصرية أو إزدراء الأديان أو ترويج التمييز أو الاحتقار لأيٍ من طوائف المجتمع.	4	18	45	14	20	2	10	19	18	773	5.15	4
عدم تناول ما تتولاه الجلسات السرية فى المحاكم ومجلس النواب.	4	6	10	14	14	12	16	26	48	504	3.36	9
نشر قرارات النيابة العامة ومنطوق الأحكام التى تصدر فى القضايا التى تم تناولها بالنشر أثناء التحقيق أو المُحاكمة، مع احترام كافة أحكام القضاء دون التعرض لها بالنقد والتحليل.	0	11	10	12	25	26	16	18	32	575	3.83	8
البُعد عن ترويج الشائعات ونشر الأخبار الكاذبة التى من شأنها تهديد الأمن والإضرار بمصالح المجتمع.	47	22	18	26	10	10	6	6	5	1006	6.71	1
عدم انتهاك الحياة الخاصة للأفراد والشخصيات العامة أو التشهير بهم.	32	38	18	13	4	4	19	16	6	927	6.18	2
كفالة حق الرد والتصحيح.	18	6	20	15	19	26	24	4	18	737	4.91	5

يتضح من بيانات الجدول أن "البُعد عن ترويج الشائعات ونشر الأخبار الكاذبة التى من شأنها تهديد الأمن والإضرار بمصالح المجتمع" جاءت في مقدمة الضوابط القانونية التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى من وجهة نظر القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بمتوسط 6.71، يليها "عدم انتهاك الحياة الخاصة للأفراد والشخصيات العامة أو التشهير بهم" فى المرتبة الثانية بمتوسط 6.18، ثم "عدم إهانة رئيس الجمهورية أو العيب فى حق ملك أو رئيس أو ممثل لدولة أجنبية بسبب أمور تتعلق بأداء وظيفته" فى المرتبة الثالثة بمتوسط 6.08، وجاء فى المرتبة الرابعة "الامتناع عن الانحياز إلى الدعوات العنصرية أو إزدراء الأديان أو ترويج التمييز أو الاحتقار لأيٍ من طوائف المجتمع" بمتوسط 5.15، وجاء فى المرتبة الخامسة "كفالة حق الرد والتصحيح" بمتوسط 4.91، ثم جاء فى المرتبة السادسة "الامتناع عن إهانة أو قذف أو سب بأى وجه من الوجوه جهةً أو شخصاً ذا صفة اعتبارية عامة أو خاصة" بمتوسط 4.55، وجاء فى المرتبة السابعة "حظر تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة بما لا يُؤثر على سير التحقيق ومن يتناولهم التحقيق أو المحاكمة مع الالتزام بقرارات حظر النشر" بمتوسط 4.29، ثم جاء فى المرتبة الثامنة "نشر قرارات النيابة العامة ومنطوق الأحكام التى تصدر فى القضايا التى تم تناولها بالنشر أثناء التحقيق أو المُحاكمة، مع احترام كافة أحكام القضاء دون التعرض لها بالنقد والتحليل" بمتوسط 3.83، وأخيراً جاء "عدم تناول ما تتولاه الجلسات السرية فى المحاكم ومجلس النواب" فى المرتبة الأخيرة بين الضوابط القانونية التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى من وجهة نظر عينة الدراسة وبمتوسط 3.36.

تعكس هذه النتائج مدى وعى وإدراك القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بخطورة ترويج الشائعات ونشر الأخبار الكاذبة على السلم العام ومصالح المجتمع، وهو ما نصت عليه العديد من القوانين والتشريعات المصرية، ومنها المادة 188 من قانون العقوبات المصرى رقم 58 لسنة 1937 وتعديلاته بالقانون رقم 95 لسنة 2003، والمادة 18 من قانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996، والمادة رقم 35 من قانون مكافحة الإرهاب الصادر فى 15 أغسطس 2015.

ويرى "سامح عبدالله" أنه بالإضافة إلى أن القانون المصرى يُجرّم ترويج الشائعات ونشر الأخبار الكاذبة، فإن وسائل الإعلام سواء المطبوعة أو المسموعة والمرئية أو الرقمية وخاصة القومية تلتزم بالبُعد عن ترويج الشائعات ونشر الأخبار الكاذبة، لأن

ذلك من شأنه تكدير السلم العام وتهديد الأمن القومى[37]، إلا أن "فتحية الدخاخنى" ترى أن "عدم انتهاك الحياه الخاصة للأفراد والشخصيات العامة" تختلف من موقع صحفى أو إخبارى إلى آخر وفقاً لسياسته التحريرية التى يتبعها[38].

2- درجة التزام القائمون بالاتصال بالتشريعات والقوانين التى تحكم النشر الصحفي الإلكتروني :

جدول رقم (3)

يوضح درجة التزام عينة الدراسة بالتشريعات والقوانين التى تحكم النشر الصحفي الإلكتروني

درجة الالتزام	الاستجابة		كا2	مستوى الدلالة
	ك	%		د ح 4
درجة كبيرة جداً	4	2.7	90.467	0.001
درجة كبيرة	18	12		
درجة متوسطة	68	45.3		
درجة ضعيفة	45	30		
لا يلتزم بها	15	10		
الجملة	150	100		

تُشير بيانات الجدول إلى أن 45.3% من أفراد عينة الدراسة يرون أن القائمون بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية يلتزمون بالتشريعات والقوانين التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى بدرجة متوسطة، ويرى 30% من أفراد عينة الدراسة أن القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية يلتزمون بالتشريعات والقوانين التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى بدرجة ضعيفة، ويرى 12% من أفراد عينة الدراسة أن القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية يلتزمون بالتشريعات والقوانين التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى بدرجة كبيرة، بينما يرى 10% من أفراد عينة الدراسة أن القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية لا يلتزمون بالتشريعات والقوانين التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى، وأخيراً يرى 2.7% من أفراد عينة الدراسة أن القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية لا يلتزمون بالتشريعات والقوانين التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى.

كما تُشير بيانات الجدول إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية من حيث درجة التزامهم بالتشريعات والقوانين التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى في مصر، حيث كانت

قيمة كا^2 90.467 وهى دالة عند مستوى 0.001، وقد يرجع هذا التباين والاختلاف بين أفراد عينة الدراسة من حيث درجة التزامهم بالتشريعات والقوانين التى تحكم النشر الصحفى في مصر إلى اختلاف السياسات التحريرية في كل موقع الكترونى، وعدم إلمام القائمون بالاتصال بالتشريعات والقوانين التى تنظم العمل الصحفى، وغياب دور نقابة الصحفيين، بالإضافة إلى أن الهيئة الوطنية للصحافة لحداثة تشكيلها مازالت لا تقوم بدورها الرقابى والتنظيمى بشكل كامل حتى الآن.

3- المعايير المهنية التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى من وجهة نظر القائمين بالاتصال:

جدول رقم (4)

يوضح ترتيب عينة الدراسة للقواعد والمعايير المهنية التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى ن=150

المعايير المهنية	الترتيب										عدد النقاط	المتوسط	الترتيب
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10			
الالتزام بالموضوعية عند نشر الأخبار والمعلومات.	64	22	14	17	14	4	5	2	8	0	1215	8.10	1
مُراعاة التوازن فى عرض مختلف الآراء ووجهات النظر.	2	28	22	24	12	27	6	15	12	2	918	6.12	3
استخدام الصحفى أسلوباً لغوياً صحيحاً وسهلاً ومُهذباً.	2	16	26	14	22	10	31	12	9	8	838	5.59	5
مُراعاة دقة البيانات والأحكام والبُعد عن الغموض والمبالغة.	6	25	20	38	10	16	16	4	6	9	948	6.32	2
استخدام الرسوم والصور والمواد الفيلمية للدلالة على صحة وصدق المضمون.	2	6	10	6	22	17	16	19	14	38	600	4.00	10
إسناد المعلومات والبيانات إلى مصادرها الأصلية.	12	16	26	11	15	22	8	24	10	6	879	5.86	4
إمداد الجمهور بالمعلومات والتحليلات الصادقة والمُتعمقة وضمان جودة الخدمات الصحفية التى تُقدم له.	22	8	2	6	23	10	32	18	15	14	764	5.09	6
مُراعاة الذوق والآداب العامة للمجتمع.	12	7	11	12	4	26	18	30	16	14	717	4.78	7
يَحظر على الصحفى قبول أى تبرعات أو إعانات أو مزايا عينية ونقدية من أشخاص طبيعية وطنية أو أجنبية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.	6	16	5	18	4	12	16	20	44	9	675	4.50	8
عدم عمل الصحفى فى جلب الإعلانات أو أن يحصل على أى مبالغ مباشرة أو غير مباشرة عن نشر الإعلانات بأية صفة ولا يجوز أن يُوقع بإسمه مادة إعلانية.	15	11	14	2	22	6	6	6	16	52	663	4.42	9

يتضح من بيانات الجدول أن معيار "الالتزام بالموضوعية عند نشر الأخبار والمعلومات" جاء في مقدمة القواعد والمعايير الضابطة للنشر الصحفى الالكترونى من وجهة نظر القائمين بالاتصال بمتوسط 8.10، وجاء "مُراعاة دقة البيانات والأحكام والبُعد عن الغموض والمبالغة" فى المرتبة الثانية بمتوسط 6.32، يليه " مُراعاة التوازن فى عرض مختلف الآراء ووجهات النظر" فى المرتبة الثالثة بمتوسط 6.12، ثم "إسناد المعلومات والبيانات إلى مصادرها الأصلية" فى المرتبة الرابعة بمتوسط 5.86، وجاء "استخدام الصحفى أسلوباً لغوياً صحيحاً وسهلاً ومُهذباً" فى المرتبة الخامسة بمتوسط 5.59، وجاء "إمداد الجمهور بالمعلومات والتحليلات الصادقة والمُتعمقة وضمان جودة الخدمات الصحفية التى تُقدَم له" فى المرتبة السادسة بمتوسط 5.09، وجاء "مُراعاة الذوق والآداب العامة للمجتمع" فى المرتبة السابعة بمتوسط 4.78، وجاء "يَحظُر على الصحفى قبول أى تبرعات أو إعانات أو مزايا عينية ونقدية من أشخاص طبيعية وطنية أو أجنبية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة" فى المرتبة الثامنة بمتوسط 4.50، وجاء "عدم عمل الصحفى فى جلب الإعلانات أو أن يحصل على أى مبالغ مباشرة أو غير مباشرة عن نشر الإعلانات بأية صفة ولا يجوز أن يُوقع بإسمه مادة إعلانية" فى المرتبة التاسعة بمتوسط 4.42، وأخيراً جاء "استخدام الرسوم والصور والمواد الفيلمية للدلالة على صحة وصدق المضمون" فى المرتبة الأخيرة بمتوسط 4.00.

تُشير هذه النتائج إلى تأكيد أفراد عينة الدراسة من القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية على الحياد التام فى نقل الخبر دون التدخل بالحذف أو الإضافة على نحوٍ يؤدى إلى تغيير فى صياغته أو مغزاه، والبحث عن الحقائق ونشرها دون التأثر بالآراء ووجهات النظرالشخصية، وهى من الممارسات الصحفية الجيدة التى تقع ضمن مبادئ الموضوعية الصحفية.

تتفق هذه النتائج مع ما أكد عليه "مجاهد خلف" أنه لايمكن إغفال أهمية الموضوعية الصحفية عند نشر الأخبار والمعلومات سواء فى الصحف المطبوعة أو الالكترونية[39]، إلاّ أن "أكرم القصاص" يرى أن الصحف المطبوعة لديها قدرٍ كافٍ من الوقت لمراجعة المعلومات والبيانات الواردة فى الخبر، بالإضافة إلى أن الخبر يمر على أكثر من مرحلة من مراحل المراجعة للتأكد من دقة وصحة الخبر، على عكس مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية التى تهتم بالسرعة والفورية وتحقيق السبق الصحفى الذى قد يأتى على حساب مصداقيتها لدى الجمهور، إلاّ أنه يمكن تلافى ذلك عن طريق تأجيل تفاصيل الموضوع الصحفى إلى أن يتم التأكد من

دقته وصحة معلوماته من أكثر من مصدر[40]، بالإضافة إلى أن "د.محمد سعد" يؤكد على أهمية الأخلاق الذاتية والقيم الشخصية للقائمين بالاتصال المُستمدة من الدين والأعراف والتنشئة الاجتماعية كأحد المعايير المهنية للنشر الصحفى، بغض النظر عن وجود أو عدم وجود تشريعات قانونية تنظم هذا الموضوع[41].

4- درجة التزام القائمون بالاتصال بالمعايير المهنية التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى :

جدول رقم (5)

يوضح درجة التزام عينة الدراسة بالقواعد والمعايير المهنية التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى

درجة الالتزام	الاستجابة		كا2	مستوى الدلالة
	ك	%		د ح 4
درجة كبيرة جداً	4	2.7	113.933	0.001
درجة كبيرة	18	12		
درجة متوسطة	76	50.7		
درجة ضعيفة	41	27.3		
لا يلتزم بها	11	7.3		
الجملة	150	100		

تُشير بيانات الجدول إلى أن 50.7% من أفراد عينة الدراسة يرون أن القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية يلتزمون بالقواعد والمعايير المهنية الضابطة للنشر الصحفى الالكترونى بدرجة متوسطة، ويرى 27.3% من أفراد عينة الدراسة أن القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية يلتزمون بالقواعد والمعايير المهنية الضابطة للنشر الصحفى الالكترونى بدرجة ضعيفة، ويرى 12% من أفراد عينة الدراسة أن القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية يلتزمون بالقواعد والمعايير المهنية الضابطة للنشر الصحفى الالكترونى بدرجة كبيرة، بينما يرى 7.3% من أفراد عينة الدراسة أن القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية لا يلتزمون بالتشريعات والقوانين التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى، وأخيراً يرى 2.7% من أفراد عينة الدراسة أن القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية يلتزمون بالقواعد والمعايير المهنية الضابطة للنشر الصحفى الالكترونى بدرجة كبيرة جداً.

كما تُشير بيانات الجدول إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية من حيث درجة التزامهم

بالقواعد والمعايير المهنية التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى في مصر، حيث كانت قيمة كا^2 113.933 وهى دالة عند مستوى 0.001.

5- نشر المحتوى الصحفى عبر مواقع التواصل الاجتماعى:

جدول رقم (6)

يوضح اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو نشر المحتوى الصحفى عبر مواقع التواصل الاجتماعى

الاتجاه	الاستجابة		كا2	مستوى الدلالة د ح 1
	ك	%		
مؤيد	135	90	96.000	0.001
معارض	15	10		
محايد	–	–		
الجملة	150	100		

تُشير بيانات الجدول إلى أن 90% من أفراد عينة الدراسة من القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية يؤيدون نشر المحتوى الصحفى عبر مواقع التواصل الاجتماعى، بينما يرفض 10% من أفراد عينة الدراسة نشر المحتوى الصحفى عبر مواقع التواصل الاجتماعى، ولكل فريق دوافعه وأسبابه فى تأييد أو رفض نشر المحتوى الصحفى عبر مواقع التواصل الاجتماعى وهو ما سيتضح لنا من خلال بيانات الجدولين التاليين رقمى 8 و 9. كما تُشير بيانات الجدول إلى وجود تباين بين اتجاهات عينة الدراسة نحو نشر المحتوى الصحفى عبر مواقع التواصل الاجتماعى، حيث كانت قيمة كا^2 96.000 وهى دالة إحصائياً عند مستوى 0.001.

كما تعكس هذه النتائج أنه نظراً لأهمية مواقع التواصل الاجتماعى خلال السنوات القليلة الماضية وزيادة أعداد مستخدميها من الجمهور فى متابعة الأخبار، لما تملكه من مزايا دون غيرها، من حيث قدرتها على صناعة وإنتاج محتوى إعلامى متكامل، وتفعيل مشاركة الجمهور فى إنتاج المحتوى الإعلامى وتقويمه وتطويره، والمشاركة فى صنع السياسات والقرارات التحريرية بالإضافة إلى السرعة والفورية وتحقيق ديمقراطية الاتصال، مما أثار اهتمام القائمين بالاتصال فى الصحف المصرية إلى ضرورة الاستفادة منها كوسيلة لتقديم خدمات صحفية نوعية متميزة، مثل استخدام مواقع التواصل الاجتماعى كمصدر للحصول على الأخبار، أو كوسيلة لنشر أخبار الصحف وزيادة التفاعل مع الجمهور، بالإضافة إلى استخدامها فى نشر موضوعات الصحفيين والكتاب والتفاعل مع القراء حول هذه الموضوعات[42].

6- أفضل مواقع التواصل الاجتماعى لنشر المحتوى الصحفى الالكترونى:

جدول رقم (7)

يوضح أفضل مواقع التواصل الاجتماعى لنشر المحتوى الصحفى الالكترونى من وجهة نظر عينة الدراسة

مواقع التواصل الاجتماعى	الإجمـــــــالي ن=135		الترتيب	كا2	الدلالة د ح 1
	ك	%			
فيس بوك	123	91.1	1	91.267	0.001
تويتر	99	73.3	2	29.400	0.001
يوتيوب	50	37	3	9.074	0.01
انستجرام	24	17.8	4	56.067	0.001
جوجل بلس	24	17.8	4	56.067	0.001
فليكر	4	3	7	119.474	0.001
سناب شات	6	4.4	6	112.067	0.001
HI 5	10	7.4	5	97.963	0.001
لنيكدان	2	1.5	8	127.119	0.001

(سُمح للمبحوثين باختيار أكثر من بديل)

قام أفراد عينة الدراسة المؤيدون لنشر المحتوى الصحفى عبر مواقع التواصل الاجتماعى بترتيب أفضل مواقع التواصل الاجتماعى لتحقيق ذلك؛ وجاءت النتائج كما يلى: احتل موقع "الفيس بوك" المرتبة الأولى كأفضل موقع تواصل اجتماعى لنشر المحتوى الصحفى بنسبة 91.1%، وجاء موقع "تويتر" في المرتبة الثانية بنسبة 73.3%، وجاء موقع "يوتيوب" في المرتبة الثالثة بنسبة 37%، بينما جاء موقعى "انستجرام" و "جوجل بلس" في المرتبة الرابعة بنسبة 17.8% لكلٍ منهما، ثم موقع " هاي فايف HI5" في المرتبة الخامسة بنسبة 7.4%، ثم موقع "سناب شات" في المرتبة السادسة بنسبة 4.4%، وأخيراً جاء موقع "فليكر" في المرتبة الأخيرة بين مواقع التواصل الاجتماعى بنسبة 3%.

تتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه عددٍ من الباحثين[43] أن موقع الفيس بوك يأتى في صدارة مواقع التواصل الاجتماعى الأخرى من حيث الاعتماد عليه في نشر المحتوى الصحفى وكمصدر من مصادر المعلومات والأخبار، وهو ما يتجسد في وجود صفحات عليه لمعظم الصحف المطبوعة ومواقع الصحف الالكترونية والإخبارية، وذلك للتزايد المضطرد في أعداد مستخدميه من مختلف الفئات العمرية، وسهولة استخدامه في الحصول على الأخبار ونشر وتدوال الأخبار والمعلومات بين الجمهور، وحرية الرأى والتعبير في كافة المجالات دون قيود أو رقابة، وهو ما

أكدت عليه "سماح عبدالرازق الشهاوى" في دراستها أن الصحف تقوم بتوظيف مواقع التواصل الاجتماعى كمصدر للحصول على الأخبار، أو كوسيلة لنشر أخبار الصحف وزيادة التفاعل مع الجمهور، بالإضافة إلى استخدامها في نشر موضوعات الصحفيين والكتاب والتفاعل مع القراء حول هذه الموضوعات(44).

7- أسباب تفضيل نشر المحتوى الصحفى عبر مواقع التواصل الاجتماعى:

جدول رقم (8)

يوضح أسباب تفضيل عينة الدراسة نشر المحتوى الصحفى عبر مواقع التواصل الاجتماعى ن= 135

أسباب التفضيل	الاستجابة		كا2	مستوى الدلالة د ح 6
	ك	%		
ازدياد أعداد مستخدمى مواقع التواصل الاجتماعى وسرعة انتشارها.	73	54.1	226.667	0.001
سهولة نشر الأخبار وتدوال المعلومات بين جمهور القراء.	38	28.1		
تتيح قدر كبير من الحرية فى تناول مختلف القضايا والموضوعات.	4	3		
إمكانية التعرف على آراء ووجهات نظر جمهور القراء.	13	9.6		
تقديم الأخبار والمعلومات مدعومة بالصور وملفات الفيديو.	3	2.2		
تتمتع بدرجة كبيرة من المصداقية وكسب ثقة جمهور القراء.	4	3		
الجملة	135	100		

(سؤال مفتوح)

تم توجيه سؤال مفتوح إلى أفراد عينة الدراسة من القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية الذين يؤيدون نشر المحتوى الصحفى عبر مواقع التواصل الاجتماعى وعددهم 135 مفردة، وكانت أسباب تفضيلهم كما يلى: جاء "ازدياد أعداد مستخدمى مواقع التواصل الاجتماعى وسرعة انتشارها" فى مقدمة أسباب تفضيل القائمون بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية لنشر المحتوى الصحفى عبر مواقع التواصل الاجتماعى بنسبة 54.1%، يليه "سهولة نشر الأخبار وتداول المعلومات بين جمهور القراء" فى المرتبة الثانية بنسبة 28.1%، ثم "إمكانية التعرف على آراء ووجهات نظر جمهور القراء" فى المرتبة الرابعة بنسبة 9.6%، وجاء "تتيح قدر كبير من الحرية فى تناول مختلف القضايا والموضوعات" و "تتمتع بدرجة كبيرة من المصداقية وكسب ثقة جمهور القراء" فى المرتبة الخامسة لكلٍ منهما، وأخيراً جاء "تقديم الأخبار والمعلومات مدعومة بالصور وملفات الفيديو" فى المرتبة الأخيرة بنسبة 2.2%.

تُشير بيانات الجدول إلى وجود تباين فى أسباب تفضيل القائمون بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية لنشر المحتوى الصحفى عبر مواقع التواصل الاجتماعى، حيث بلغت قيمة كا^2 226.667 وهى دالة إحصائياً عند مستوى 0.001.

8- أسباب رفض القائمين بالاتصال نشر المحتوى الصحفى عبر مواقع التواصل الاجتماعى:

جدول (9)

يوضح أسباب رفض القائمين بالاتصال نشر المحتوى الصحفى عبر مواقع التواصل الاجتماعى

أسباب الرفض	الاستجابة		كا2	مستوى الدلالة
	ك	%		د ح 4
عدم وجود قوانين وتشريعات تنظم النشر الصحفى عبر مواقع التواصل الاجتماعى.	4	26.7	5.333	0.255 غير دالة
انخفاض عدد القراء المتابعون للأخبار عبر مواقع التواصل الاجتماعى لوجود اهتمامات أخرى لديهم.	2	13.3		
عدم وجود برامج وتقنيات لمنع نشر ما يتنافى مع الآداب والذوق العام للمجتمع.	2	13.3		
يفقد المحتوى الصحفى قيمته عند نشره عبر مواقع التواصل الاجتماعى.	6	40		
انخفاض درجة مصداقية مواقع التواصل الاجتماعى لدى جمهور القراء.	1	6.7		
الجملة	15	100		

(سؤال مفتوح)

تم توجيه سؤال مفتوح إلى القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية الذين يرفضون نشر المحتوى الصحفى عبر مواقع التواصل الاجتماعى وعددهم 15 مفردة، وكانت أسباب رفضهم كما يلى: جاء "يفقد المحتوى الصحفى قيمته عند نشره عبر مواقع التواصل الاجتماعى" أهم سبب من أسباب رفض عينة الدراسة من القائمبن بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخباريةوبنسبة 40%، وجاء "عدم وجود قوانين وتشريعات تنظم النشر الصحفى عبر مواقع التواصل الاجتماعى" فى المرتبة الثانية بنسبة 26.7%، ثم "عدم وجود برامج وتقنيات لمنع نشر ما يتنافى مع الآداب والذوق العام للمجتمع" و "انخفاض عدد القراء المتابعين للأخبار عبر مواقع التواصل الاجتماعى لوجود اهتمامات أخرى لديهم" فى المرتبة الثالثة بنسبة 13.3% لكلٍ منهما، وأخيراً جاء "انخفاض درجة مصداقية مواقع التواصل الاجتماعى لدى جمهور القراء" فى المرتبة الأخيرة بنسبة 6.7%.

تُشير بيانات الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فى أسباب رفض القائمون بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية لنشر المحتوى الصحفى عبر مواقع التواصل الاجتماعى، حيث بلغت قيمة كا^2 5.333 وهى غير دالة إحصائياً عند مستوى 0.05.

9- ضوابط الاعتماد على مشاركات القراء فى النشر الصحفى الالكترونى:

جدول رقم (10)

يوضح ضوابط الاعتماد على مشاركات القراء فى النشر الصحفى الالكترونى

الضوابط	الإجمالي ن=150		الترتيب	كا2	الدلالة د ح 1
	ك	%			
وجود برامج رقابية الكترونية.	33	22	5	47.040	0.001
وجود رقابة داخلية من مواقع الصحف الالكترونية والإخبارية.	98	64.7	1	12.907	0.001
الاستعانة بمندوبى ومراسلى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية فى التأكد من صحة الموضوعات الصحفية التى يرسلها القراء.	88	58.7	2	4.507	0.05
التحقق من صحة الصور التى يرسلها المواطنون عن طريق البرامج الالكترونية المتخصصة.	64	42.7	3	3.227	0.072 غير دالة
وضع تشريعات وقوانين تُجرّم نشر ما يتنافى مع الذوق والآداب العامة للمجتمع.	58	38.7	4	7.707	0.01

(سُمح للمبحوثين باختيار أكثر من بديل)

تُشير بيانات الجدول إلى أن عينة الدراسة من القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية يرون ضرورة "وجود رقابة داخلية من مواقع الصحف الالكترونية والإخبارية" لضبط الاعتماد على مشاركات القراء فى النشر الصحفى الالكترونى سواء بالتعليق أو بالتعديل أو بالمشاركة فى صياغة المضامين المنشورة، حيث جاءت فى المرتبة الأولى بين الضوابط بنسبة 64.7%، وجاء "الاستعانة بمندوبى ومراسلى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية فى التأكد من صحة الموضوعات الصحفية التى يرسلها القراء" فى المرتبة الثانية بنسبة 58.7%، يليه "التحقق من صحة الصور التى يرسلها المواطنون عن طريق البرامج الالكترونية المتخصصة" فى المرتبة الثالثة بنسبة 42.7%، ثم "وضع تشريعات وقوانين تُجرّم نشر ما يتنافى مع الذوق والآداب العامة للمجتمع" فى المرتبة الرابعة بنسبة 38.7%، وأخيراً جاء "وجود برامج رقابية الكترونية" فى المرتبة الأخيرة بنسبة 22%.

تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه "نرمين نبيل الأزرق" فى دراستها إلى أن هناك عدد من الضوابط والإجراءات المُتبعة عند الاعتماد على مشاركات القراء ومنها: الاعتماد على فريق لمراقبة التعليقات بغرض منع نشر ما هو سلبى منها، والاستعانة بمندوبى الصحيفة ومراسليها للتأكد من روايات المواطنين حول حدث ما قبل نشره فى الصحيفة والتحقق من صحة الصور وملفات الفيديو وتاريخ تصويرها وما إذا كانت أُستخدمت من قبل أو لها علاقة بأحداث أخرى(45)، وبالإضافة إلى الرقابة الداخلية من مواقع الصحف الالكترونية والإخبارية، طالب "سامى مجدى" بضرورة وجود مدونة سلوك للجمهور ومُعلنة لهم، بها مساحة من الحرية وفقاً للسياسة التحريرية لكل صحيفة أو موقع مع عدم الخروج عن ثوابت وخطوط عريضة يتم الاتفاق عليها(46).

كما تُشير بيانات الجدول إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية فى ضوابط الاعتماد على مشاركات القراء فى النشر الصحفى الالكترونى سواء بالتعليق أو بالتعديل أو بالمشاركة فى صياغة المضامين المنشورة، حيث كانت قيمة كا^2 دالة عند مستوى دلالة أقل من 0.05، فيما عدا "التحقق من صحة الصور التى يرسلها المواطنون عن طريق البرامج الالكترونية المتخصصة"، حيث لم تكن هناك فروق بين أفراد عينة الدراسة، حيث كانت قيمة كا^2 3.227 وهى غير دالة عند مستوى 0.05.

10- السمات التى تُميز النشر الصحفى الالكترونى على شبكة المعلومات الدولية:

جدول رقم (11)

يوضح السمات التى تُميز النشر الصحفى الالكترونى على شبكة المعلومات الدولية من وجهة نظر عينة الدراسة

السمات	الإجمالي ن=150		الترتيب	كا2	الدلالة د ح 1
	ك	%			
السرعة والفورية فى نقل الأخبار.	87	58	3	3.840	0.05
دقة وصدق المادة الصحفية المنشورة.	130	86.7	1	80.667	0.001
ترجمة المواد الصحفية إلى أكثر من لغة.	41	27.3	7	30.827	0.001
استخدام الوسائط المتعددة (المواد المسموعة والمرئية).	93	62	2	8.640	0.01
التحكم فى نوعية المواد الصحفية المنشورة.	22	14.7	8	74.907	0.001
التصميم المميز لعرض المواد الصحفية المنشورة.	57	38	5	8.640	0.01
التبويب الذى يسمح باختيار نوعية الأشكال والفنون الصحفية.	46	30.7	6	22.427	0.001
وجود الروابط التفاعلية للمواد والموضوعات الصحفية المنشورة.	61	40.7	4	5.227	0.05

(سُمح للمبحوثين باختيار أكثر من بديل)

يتضح من بيانات الجدول أن "دقة وصدق المادة الصحفية المنشورة" جاءت فى مقدمة السمات التى تميز النشر الصحفى الالكترونى على شبكة المعلومات الدولية من وجهة نظر القائمون بالاتصال بنسبة 86.7%، وجاء "استخدام الوسائط المتعددة (المواد المسموعة والمرئية)" فى المرتبة الثانية بنسبة 62%، ثم "السرعة والفورية فى نقل الأخبار" فى المرتبة الثالثة بنسبة 58%، وجاء "وجود الروابط التفاعلية للمواد والموضوعات الصحفية المنشورة" فى المرتبة الرابعة بنسبة 40.7%، وجاء "التصميم المميز لعرض المواد الصحفية المنشورة" فى المرتبة الخامسة بنسبة 38%، يليه "التبويب الذى يسمح باختيار نوعية الأشكال والفنون الصحفية" فى المرتبة السادسة بنسبة 30.7%، ثم جاءت "ترجمة المواد الصحفية إلى أكثر من لغة" فى المرتبة السابعة بنسبة 27.3%، وأخيراً جاءت "التحكم فى نوعية المواد الصحفية المنشورة" فى المرتبة الأخيرة بنسبة 14.7%.

تتفق هذه النتائج مع ما أكد عليه "إسلام حامد" أنه يتم التحقق من دقة البيانات والمعلومات الواردة فى الخبر قبل النشر، حتى وإن جاء ذلك على حساب السرعة والفورية والسبق الصحفى، لأن تكرار نشر الأخبار الكاذبة يُعرّض الصحيفة إلى فقدان مصداقيتها لدى الجمهور(47).

كما يتضح من بيانات الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة من القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية من حيث ترتيب السمات التى تميز النشر الصحفى الالكترونى على شبكة المعلومات الدولية حسب درجة أهميتها، حيث كانت قيمة كا^2 دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من 0.05.

11- حرية الصحفى فى نشر المواد الصحفية على شبكة المعلومات الدولية:

جدول رقم (12)

يوضح رأى القائم بالاتصال فى إطلاق حرية الصحفى فى نشر المواد الصحفية على شبكة المعلومات الدولية بدون أية قيود

رأى القائم بالاتصال	الاستجابة		كا2	مستوى الدلالة د ح 1
	ك	%		
مؤيد	82	54.3	1.307	0.253 غير دالة
لا رأى لى	0	0		
معارض	68	45.3		
الجملة	150	100		

تُشير بيانات الجدول إلى أن 54.3% من أفراد عينة الدراسة من القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية يؤيدون إطلاق حرية الصحفى فى نشر المواد الصحفية على شبكة المعلومات الدولية بدون أية قيود، بينما يرفض 45.3% من أفراد عينة الدراسة إطلاق حرية الصحفى فى نشر المواد الصحفية على شبكة المعلومات الدولية، ويرون ضرورة وجود قيود تُحد من هذه الحرية المُطلقة. كما تُشير البيانات إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة من القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية فى إطلاق حرية الصحفى فى نشر المواد الصحفية على شبكة المعلومات الدولية بدون أية قيود، حيث كانت قيمة كا^2 1.722 وهى غير دالة عند مستوى 0.05.

12- مبررات إطلاق حرية الصحفى فى نشر المواد الصحفية على شبكة المعلومات الدولية:

جدول رقم (13)

يوضح مبررات تأييد عينة الدراسة إطلاق حرية الصحفى فى نشر المواد الصحفية على شبكة المعلومات الدولية

المبررات	الإجمـــــــالي ن=82		الترتيب	كا2	الدلالة د ح 1
	ك	%			
يُمثل إعلاماً بديلاً يتغلب على مشاكل الإعلام التقليدى.	49	59.8	2	3.122	0.077 غيـــر دالة
تدعيم الحق في المعرفة.	55	67.1	1	9.561	0.01
حرية التواصل وتبادل الأفكار والآراء بعيداً عن رقابة الدولة.	48	58.5	3	2.390	0.122 غيـــر دالة
عدم وجود برامج وتقنيات حديثة قادرة على تقييد حرية الانترنت.	15	18.3	4	32.976	0.001

(سُمح للمبحوثين باختيار أكثر من بديل)

يتضح من بيانات الجدول أن "تدعيم الحق في المعرفة" جاء في مقدمة مبررات تأييد عينة الدراسة من القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية لإطلاق حرية الصحفى في نشر المواد الصحفية على شبكة المعلومات الدولية بدون قيود بنسبة 67.1%، وجاء "يُمثل إعلاماً بديلاً يتغلب على مشاكل الإعلام التقليدى" فى المرتبة الثانية بنسبة 59.8%، ثم جاء مبرر "حرية التواصل وتبادل الأفكار والآراء بعيداً عن رقابة الدولة" في المرتبة الثالثة بنسبة 58.5%، وأخيراً جاء "عدم وجود برامج وتقنيات حديثة قادرة على تقييد حرية الانترنت" فى المرتبة الأخيرة بنسبة 18.3%.

ويتضح من بيانات الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة من القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية حول مبررات تأييدهم لإطلاق حرية الصحفى فى نشر المواد الصحفية على شبكة المعلومات الدولية بدون قيود، سواء "لأنه يُمثل إعلاماً بديلاً يتغلب على مشاكل الإعلام التقليدى" أو لأنه يتيح "حرية التواصل وتبادل الأفكار والآراء بعيداً عن رقابة الدولة"، حيث كانت قيم كا^2 غير دالة عند مستوى 0.05، فى حين كان هناك عدم توافق فى آراء عينة الدراسة حول مدى أهمية "تدعيم الحق فى المعرفة" و "عدم وجود برامج وتقنيات حديثة قادرة على تقييد حرية الانترنت" ضمن مبررات تأييدهم لإطلاق حرية الصحفى فى نشر المواد الصحفية على شبكة المعلومات الدولية بدون قيود، حيث كانت قيم كا^2 دالة إحصائياً عند مستوى 0.05.

13- أسباب رفض إطلاق حرية الصحفى فى نشر المواد الصحفية على شبكة المعلومات الدولية:

جدول رقم (14)

يوضح أسباب رفض عينة الدراسة إطلاق حرية الصحفى فى نشر المواد الصحفية على شبكة المعلومات الدولية

الأسباب	الإجمالي ن=68		الترتيب	كا2	الدلالة د ح 1
	ك	%			
تساعد على ترويج الشائعات عن طريق نشر معلومات غير صحيحة من شأنها تكدير السلم العام وإحداث الفوضى فى المجتمع.	64	94.1	1	52.941	0.001
حرية النشر الصحفى على شبكة المعلومات الدولية قد يُهدد سيادة الدولة ويدفع الدول والجماعات المُعادية إلى استخدامها ضد الصالح العام.	24	35.3	4	5.882	0.05
ثقافة المجتمع وتراثه فى حاجة إلى حماية من محاولات الغزو الثقافى.	18	26.5	6	15.059	0.001
حرية النشر الصحفى على شبكة المعلومات الدولية تسمح لبعض الجهات الأجنبية بالنقد والتدخل فى الشأن الداخلى.	22	32.4	5	8.471	0.01
عدم التأكد من مصادر المعلومات والبيانات مما يساعد على فقدان مصداقيتها لدى الجمهور.	50	73.5	2	15.059	0.001
عدم وجود برامج رقابية تراعى أخلاقيات المهنة والآداب العامة للمجتمع.	32	47.1	3	0.235	0.628 غير دالة

(سُمح للمبحوثين باختيار أكثر من بديل)

تُشير بيانات الجدول إلى أن عينة الدراسة من القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية الذين رفضوا إطلاق حرية الصحفى في نشر المواد

الصحفية على شبكة المعلومات الدولية بدون قيود وعددهم 68 مفردة، جاءت أسباب رفضهم كما يلى: لأنها "تساعد على ترويج الشائعات عن طريق نشر معلومات غير صحيحة من شأنها تكدير السلم العام وإحداث الفوضى فى المجتمع" جاء في مقدمة أسباب رفض عينة الدراسة إطلاق حرية الصحفى في نشر المواد الصحفية على شبكة المعلومات الدولية بدون قيود بنسبة 94.1%، يليه "عدم التأكد من مصادر المعلومات والبيانات مما يساعد على فقدان مصداقيتها لدى الجمهور" فى المرتبة الثانية بنسبة 73.5%، ثم جاء "عدم وجود برامج رقابية تراعى أخلاقيات المهنة والآداب العامة للمجتمع" فى المرتبة الثالثة بنسبة 47.1%، وجاء "حرية النشر الصحفى على شبكة المعلومات الدولية قد يُهدد سيادة الدولة ويدفع الدول والجماعات المُعادية إلى استخدامها ضد الصالح العام" فى المرتبة الرابعة بنسبة 35.3%، وجاء "حرية النشر الصحفى على شبكة المعلومات الدولية تسمح لبعض الجهات الأجنبية بالنقد والتدخل فى الشأن الداخلى" فى المرتبة الخامسة بنسبة 32.4%، وأخيراً جاء "ثقافة المجتمع وتراثه فى حاجة إلى حماية من محاولات الغزو الثقافى" فى المرتبة الأخيرة بين أسباب رفض أفراد عينة الدراسة إطلاق حرية الصحفى في نشر المواد الصحفية على شبكة المعلومات الدولية بدون قيود بنسبة 26.5%.

تتفق هذه النتائج مع ما أكد عليه أفراد عينة الدراسة من القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية- جدول رقم 2- على أن "البُعد عن ترويج الشائعات ونشر الأخبار الكاذبة التى من شأنها تهديد الأمن والإضرار بمصالح المجتمع" أهم الضوابط القانونية التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى في مصر، والتى يُراعيها القائم بالاتصال عند تناوله مختلف القضايا والموضوعات.

ويؤكد "مجاهد خلف" أن إطلاق حرية الصحفيين في نشر المواد الصحفية عبر شبكة المعلومات الدولية دون مسئولية أو قيد أو شرط من شأنه الإضرار بمصالح المجتمع، حيث ظهرت العديد من مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بعد ثورة 25يناير، لاتلتزم بمعايير وأخلاقيات الممارسة المهنية وتفتقد إلى الموضوعية والمصداقية عند تناول الشئون العامة للبلاد، وذلك لأنها تخدم أهداف وتوجهات من شأنها تكدير السلم العام وتهديد الأمن القومى للبلاد[48]، كما تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه "انتصار محمد السيد" في دراستها، حيث يرى المبحوثون أن فرض رقابة على الانترنت له تأثير إيجابى على المجتمع المصرى ويساعد على استقراره[49].

وتُشير بيانات الجدول إلى وجود اختلاف فى آراء عينة الدراسة من القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية حول أهم أسباب رفضهم إطلاق حرية الصحفى في نشر المواد الصحفية على شبكة المعلومات الدولية بدون قيود، حيث كانت قيمة كا^2 دالة إحصائياً عند مستوى 0.05، في حين لم يكن هناك اختلاف بين آراء عينة الدراسة على أن "عدم وجود برامج رقابية تراعى أخلاقيات المهنة والآداب العامة للمجتمع" يُعد سبباً مهماً من أسباب رفضهم إطلاق حرية الصحفى نشر المواد الصحفية على شبكة المعلومات الدولية بدون قيود، حيث كانت قيمة كا^2 0.235 وهى غير دالة عند مستوى 0.05.

14- التحديات التى تواجه النشر الصحفى الالكترونى فى مصر:

جدول رقم (15)

يوضح اتجاهات عينة الدراسة نحو التحديات التى تواجه النشر الصحفى الالكترونى فى مصر

التحديات	موافق		لا رأي لي		غير موافق		المتوسط المرجح	الاتجاه
	ك	%	ك	%	ك	%		
عدم وضوح السياسة التحريرية.	112	74.7	12	8	26	17.3	2.57	موافق
ضغوط المنافسة مع وسائل الإعلام التقليدية والحديثة.	109	72.7	12	8	29	19.3	2.53	موافق
صعوبة الحصول على المعلومات سواء من المصادر الرسمية أو غير الرسمية.	101	67.3	6	4	43	28.7	2.39	موافق
عدم وجود هيكل تنظيمي وإداري قادر على تسهيل القيام بالمهام الصحفية المطلوبة.	101	67.3	12	8	37	24.7	2.43	موافق
عدم الالتزام بآداب وأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الصحفي.	109	72.7	7	4.7	34	22.7	2.50	موافق
غياب القدوة الصحفية وانعدام الشعور بالصالح العام	83	55.3	16	10.7	51	34	2.21	موافق
عدم وجود الأمان والرضا الوظيفي سواء من الناحية الأدبية أو المادية.	101	67.3	18	12	31	20.7	2.47	موافق
عدم وجود قوانين خاصة بإدارة وتنظيم العمل الصحفي في وسائل الإعلام الجديدة وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي.	91	60.7	18	12	41	27.6	2.33	موافق
عدم توافر مناخ ديمقراطي للعمل الصحفي سواء من جانب القيادات الصحفية أو رؤساء العمل.	109	72.7	10	6.7	31	20.7	2.52	موافق
التعرض لضغوط اصحاب السلطة والنفوذ وجماعات الضغط فى المجتمع.	91	60.7	12	8	47	31.3	2.29	موافق
انخفاض درجة مصداقية المواد الصحفية المنشورة عبر مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية.	94	62.7	14	9.3	42	28	2.35	موافق
عدم الاعتراف بحق الصحفيين العاملين في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية في الانضمام الى نقابة الصحفيين.	103	68.7	4	2.7	43	28.7	2.40	موافق
عدم وجود معايير واضحة لنشر الاعلانات تحت تأثير الوضع المالي للموقع والظروف الاقتصادية للدولة.	84	56	20	13.3	46	30.7	2.25	موافق
الاهتمام بنشر ما يتفق مع توجهات المالك ومصالحه.	93	62	24	16	33	22	2.40	موافق

يتضح من بيانات الجدول ترتيب التحديات التى تواجه النشر الصحفى الالكترونى

حسب اتجاهات أفراد عينة الدراسة من القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية نحوها، والتى تُشير في مجملها إلى موافقة عينة الدراسة على هذه التحديات والتى جاءت كما يلى: جاء "عدم وضوح السياسة التحريرية" في مقدمة التحديات التى تواجه النشر الصحفى الالكترونى في مصر من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بمتوسط 2.57، وجاءت "ضغوط المنافسة مع وسائل الإعلام التقليدية والحديثة" في المرتبة الثانية بمتوسط 2.53، ثم جاء "عدم توافر مناخ ديمقراطي للعمل الصحفي سواء من جانب القيادات الصحفية أو رؤساء العمل" فى المرتبة الثالثة بمتوسط 2.52، وجاء "عدم الالتزام بآداب وأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الصحفي" فى المرتبة الرابعة بمتوسط 2.50، و "عدم وجود الأمان والرضا الوظيفي سواء من الناحية الأدبية أو المادية" بمتوسط 2.47، و "عدم وجود هيكل تنظيمي وإداري قادر على تسهيل القيام بالمهام الصحفية المطلوبة" بمتوسط 2.43، و "عدم الاعتراف بحق الصحفيين العاملين في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية في الانضمام الى نقابة الصحفيين" و "الاهتمام بنشر ما يتفق مع توجهات المالك ومصالحه" بمتوسط 2.40 لكلٍ منهما، و "صعوبة الحصول على المعلومات سواء من المصادر الرسمية أو غير الرسمية" بمتوسط 2.39، و "انخفاض درجة مصداقية المواد الصحفية المنشورة عبر مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية" بمتوسط 2.35، و "عدم وجود قوانين خاصة بإدارة وتنظيم العمل الصحفي في وسائل الإعلام الجديدة وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي" بمتوسط 2.33، و "التعرض لضغوط اصحاب السلطة والنفوذ وجماعات الضغط فى المجتمع" بمتوسط 2.29، و "عدم وجود معايير واضحة لنشر الاعلانات تحت تأثير الوضع المالي للموقع والظروف الاقتصادية للدولة" بمتوسط 2.25، وأخيراً جاء "غياب القدوة الصحفية وانعدام الشعور بالصالح العام" فى المرتبة الأخيرة بين التحديات التى تواجه النشر الصحفى الالكترونى فى مصر من وجهة نظر عينة الدراسة من القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بمتوسط 2.21.

تتفق هذه النتائج مع ما أكد عليه "صابر حارص" فى دراسته أن من أهم التحديات المهنية التى تواجه الصحفيين هو عدم وضوح سياسة التحرير وتخلفها عن مجاراة العصر، والخلط بين عمل التحرير وعمل الإعلانات دون تمييز واضح، وذاتية معايير النشر وعدم وضوحها أحياناً، والتضارب بين حرية الصحفى ومسئولياته الاجتماعية والأخلاقية والقانونية[50]، كما أشار "سامى مجدى" إلى أنه لا توجد

سياسة تحريرية ثابتة، بل يمكن أن تتغير من فترة لأخرى وفقاً للحالة العامة فى المجتمع من ناحية، أو وفقاً لتوجهات المالك ومصالحه من ناحية أخرى[51].

ومن التحديات الأخرى التى تواجه مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية ما أشارت إليه "فتحية الدخاخنى" وهو أن هذه المواقع تواجه مشكلة كبيرة فى مصادر التمويل وخاصة انخفاض نسبة الإعلانات مقارنة بالصحف المطبوعة[52]، كما أكد "أكرم القصاص" على أن نشر المحتوى الصحفى على مواقع التواصل الاجتماعى بقدر ما ساهم فى تحقيق الانتشار للمواقع الصحفية والإخبارية، إلا أنه أثّر سلبياً عليها حيث لا يوجد عائد مادى للمواقع من وراء الإعلانات المنشورة على صفحاتها بمواقع التواصل الاجتماعى، بالإضافة إلى انخفاض عدد زائرى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية لحساب مواقع التواصل الاجتماعى[53].

وأرجع "عبدالجواد أبوكب" حالة الفوضى الإعلامية حالياً إلى عدة أسباب منها: غياب القوانين والتشريعات الإعلامية التى تُنظِّم النشر الصحفى الالكترونى، وغياب مفاهيم النشر الصحفى الالكترونى والإعلام الرقمى لدى الأكاديميين والمهنيين، بالإضافة إلى عدم إلمام القائمين بالاتصال بتقنيات النشر الصحفى الالكترونى[54].

ورغم أن التحديات المهنية والأخلاقية جاءت في مقدمة التحديات التى تواجه القائمون بالاتصال في مجال النشر الصحفى الالكترونى، إلاّ أن ذلك لا ينفى أهمية وضرورة إصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتنظيم النشر الصحفى الالكترونى على شبكة المعلومات الدولية، حيث لا يوجد حتى الآن تنظيم تنظيم قانونى شامل لجميع الجوانب المتعلقة بالوسائل الحديثة فى الإعلام، يتسم بالشمولية من جانب والعالمية من جانب آخر[55]، حيث أن القوانين المنظمة للعمل بوسائل الإعلام الحديثة حالياً تتسم بالغموض والعمومية من جانب وبمحدوديتها من جانب آخر، خلافاً للتنظيم القانونى لوسائل الإعلام التقليدية التى يمكن السيطرة عليها وإحكام الرقابة عليها من جهة، وإمكانية ملاحقة كل من يكون فاعلاً فى المساس بالحقوق والحريات الفردية من جهة أخرى[56].

وإذا كانت هذه القيود تجد ما يبررها بالنسبة للوسائل التقليدية سواء من الناحية التقنية الإدارية أو من الناحية القانونية والتنظيمية، فإن هذه القيود تختفى مبرراتها بالنسبة إلى الوسائل التكنولوجية المعاصرة، وخاصة مع ظهور صحافة الانترنت والشبكات كوسيلة إعلام سهلة وغير مكلفة ولا تخضع لرقابة سابقة، سواء من خلال تلقى المعلومات أو إرسالها[57].

فالمُشرّع المصرى يعتمد اعتماداً كلياً على نصوص قانون العقوبات التى هى أكثر غموضاً وعمومية فى مفرداتها، مما يجعل هذه المفردات عُرضةً للتأويل وفقاً لما تراه جهة التحقيق من دون حدود فاصلة بين ما هو مُباح وما هو غير مُباح، ويُضاف إلى ما سبق ظاهرة حجب المواقع الالكترونية من دون سند قانونى، لكن يبقى مبدأ عدم المساس بالأمن القومى أو الإضرار بمصلحة مصر العليا مبرراً لكل هذه القيود[58].

15- طرق التغلب على تحديات النشر الصحفى الالكترونى على شبكة المعلومات الدولية:

جدول رقم (16)

يوضح طرق التغلب على تحديات النشر الصحفى الالكترونى على شبكة المعلومات الدولية من وجهة نظر عينة الدراسة

الطرق	الاستجابة		كا^2	مستوى الدلالة د ح 10
	ك	%		
ضرورة وجود هيكل إدارى وتنظيمى لمواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية والتنسيق بينهما وبين هيئة التحرير الصحفى.	4	2.7	60.093	0.001
الالتزام بآداب وأخلاقيات المهنة فى ضوء مواثيق الشرف الصحفية والإعلامية.	24	16		
تنظيم الدورات التدريبية للصحفيين فى المجالات المهنية والتقنية بصفة دورية ومنتظمة، بما يضمن تقديم محتوى صحفى جيد يجذب الجمهور.	20	13.3		
تنظيم وتقنين إنشاء مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية وضم العاملين بها إلى نقابة الصحفيين.	24	16		
حرية الحصول على المعلومات من المصادر الرسمية وغير الرسمية.	22	14.6		
وضع ضوابط وتشريعات قانونية تنظم العمل في مواقع الصحف الالكترونية والإخبارية، بما يكفل لها حرية الرأى والتعبير.	49	32.7		
وضوح معايير اختيار القيادات الصحفية من ذوى الكفاءات واختيار أعضاء هيئة التحرير من المؤهلين أكاديمياً ومهنياً.	7	4.7		
الجملة	150	100		

(سؤال مفتوح)

تم توجيه سؤال مفتوح إلى أفراد عينة الدراسة من القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية حول الطرق التى يمكن من خلالها التغلب على تحديات النشر الصحفى الالكترونى على شبكة المعلومات الدولية، وجاءت أهم هذه الطرق من وجهة نظرهم كما يلى: جاء "وضع ضوابط وتشريعات قانونية تنظم العمل في مواقع الصحف الالكترونية والإخبارية، بما يكفل لها حرية الرأى والتعبير" فى مقدمة طرق التغلب على تحديات النشر الصحفى الالكترونى فى مصر من وجهة نظر عينة الدراسة بنسبة 32.7%, وجاء "الالتزام بآداب وأخلاقيات المهنة فى ضوء

مواثيق الشرف الصحفية والإعلامية" و "تنظيم وتقنين إنشاء مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية وضم العاملين بها إلى نقابة الصحفيين" فى المرتبة الثانية بنسبة 16% لكلٍ منهما، ثم "حرية الحصول على المعلومات من المصادر الرسمية وغير الرسمية" فى المرتبة الثالثة بنسبة 14.6%، يليها "تنظيم الدورات التدريبية للصحفيين فى المجالات المهنية والتقنية بصفة دورية ومنتظمة، بما يضمن تقديم محتوى صحفى جيد يجذب الجمهور" فى المرتبة الرابعة بنسبة 13.3%، وجاء "وضوح معايير اختيار القيادات الصحفية من ذوى الكفاءات واختيار أعضاء هيئة التحرير من المؤهلين أكاديمياً ومهنياً" فى المرتبة الخامسة بنسبة 4.7%، وأخيراً جاء "ضرورة وجود هيكل إدارى وتنظيمى لمواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية والتنسيق بينهما وبين هيئة التحرير الصحفى" فى المرتبة الأخيرة بنسبة 2.7%.

تتفق هذه النتائج مع ما أشار إليه "علاء عبدالهادى" أننا فى حاجة إلى قانون وميثاق شرف صحفى ينظم النشر الصحفى الالكترونى، لأن منع أو حجب مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية دون وجود تنظيم قانونى شامل يُنظم ذلك، إنما هو إجراء سالب للحريات[59]، كما أنه لابد من تنظيم وإنشاء مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية طبقاً للقانون[60]، مع ضرورة تحسين الأوضاع المادية للقائمين بالاتصال فى هذه المواقع وقبول عضويتهم فى نقابة الصحفيين[61]، بالإضافة إلى ضرورة قيام نقابة الصحفيين بالتضامن مع مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بمشاركة بعض الجهات الأخرى فى تنظيم دورات تدريبية بصفة دورية ومنتظمة للقائمين بالاتصال فى مختلف المجالات والموضوعات، ومنها تشريعات وقوانين الصحافة، وأخلاقيات الممارسة المهنية ومواثيق الشرف الصحفى، وتقنيات وتكنولوجيا النشر الصحفى والوسائط المتعددة[62].

كما تُشير بيانات الجدول إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول طرق التغلب على تحديات النشر الصحفى الالكترونى فى مصر، حيث كانت قيمة كا^2 60.093 وهى دالة إحصائياً عند مستوى 0.001.

16- معوقات ضبط النشر الصحفي الإلكتروني فى مصر:

جدول رقم (17)

يوضح اتجاهات عينة الدراسة نحو معوقات ضبط النشر الصحفي الإلكتروني فى مصر

المعوقات	موافق		لا رأي لي		غير موافق		عدد النقاط	المتوسط المرجح	الاتجاه
	ك	%	ك	%	ك	%			
صعوبة سن وتطبيق التشريعات القانونية الخاصة بالنشر الصحفى الالكترونى على شبكة المعلومات الدولية.	101	67.3	12	8	37	24.7	364	2.43	موافق
صعوبة توحيد وتوافق التشريعات والقوانين المحلية مع القوانين والمعاهدات الدولية.	71	47.3	16	10.7	63	42	308	2.05	لا رأي لي
التطور المتسارع فى نوعية وماهية الجرائم الالكترونية.	87	58	30	20	33	22	354	2.36	موافق
عدم وجود مدونات سلوك أو برامج رقابية تمنع من نشر وتداول الأخبار التى تتنافى مع أخلاقيات المهنة والآداب العامة للمجتمع.	91	60.7	24	16	35	23.3	356	2.37	موافق
صعوبة توحيد الجهود والتعاون المشترك بين أكثر من جهة فى ضبط استخدام شبكة المعلومات الدولية.	102	68	20	13.3	28	18.7	374	2.49	موافق

يتضح من بيانات الجدول ترتيب معوقات ضبط النشر الصحفى الالكترونى في مصر حسب اتجاهات أفراد عينة الدراسة من القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية نحوها، والتى تُشير في مُجملها إلى موافقة عينة الدراسة على هذه التحديات فيما عدا "صعوبة توحيد وتوافق التشريعات والقوانين المحلية مع القوانين والمعاهدات الدولية"؛ حيث جاء الاتجاه العام لعينة الدراسة محايداً دون إبداء رأى بالموافقة أو الرفض. وجاءت معوقات ضبط النشر الصحفى الالكترونى فى مصر من وجهة نظر عينة الدراسة كما يلى: جاء "صعوبة توحيد الجهود والتعاون المشترك بين أكثر من جهة فى ضبط استخدام شبكة المعلومات الدولية" فى مقدمة معوقات ضبط النشر الصحفى الالكترونى فى مصر، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بمتوسط 2.49، وجاء "صعوبة سن وتطبيق التشريعات القانونية الخاصة بالنشر الصحفى الالكترونى على شبكة المعلومات الدولية" فى المرتبة الثانية بمتوسط 2.43، ثم جاء "عدم وجود مدونات سلوك أو برامج رقابية تمنع من نشر وتداول الأخبار التى تتنافى مع أخلاقيات المهنة والآداب العامة

للمجتمع" فى المرتبة الثالثة بمتوسط 2.37، وأخيراً جاء "التطور المتسارع فى نوعية وماهية الجرائم الالكترونية" فى المرتبة الأخيرة من معوقات ضبط النشر الصحفى الالكترونى فى مصر من وجهة نظر عينة الدراسة بمتوسط 2.36.

تؤكد هذه النتائج صعوبة ضبط النشر الصحفى على شبكة المعلومات الدولية، إذ يحتاج الأمر إلى التنسيق بين أكثر من جهة من جهات الدولة، مثل السلطات التشريعية والتنفيذية والهيئة الوطنية للصحافة ونقابة الصحفيين ووزارة الاتصالات ...إلخ، للقدرة على مواجهة التطور المتسارع فى كم ونوعية الجرائم الالكترونية الخاصة بالنشر الصحفى على شبكة المعلومات الدولية.

ثانياً: نتائج فروض الدراسة:

الفرض الأول : "توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين درجة التزام القائمون بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالضوابط القانونية للنشر الصحفي الإلكتروني فى مصر وبين كلٍ من: المؤهل الدراسى وسنوات الخبرة وعضوية نقابة الصحفيين والحصول على دورات تدريبية تتعلق بالقوانين والتشريعات الصحفية".

1/أ- العلاقة بين درجة التزام القائمون بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالضوابط القانونية للنشر الصحفي الإلكتروني فى مصر وبين المؤهل الدراسى:

جدول رقم (18)

يوضح العلاقة بين درجة التزام عينة الدراسة بالضوابط القانونية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر وبين المؤهل الدراسى

المؤهل	إعلامي		غير إعلامي		إجمالي		$كا^2$	مستوى المعنوية
درجة الالتزام	ك	%	ك	%	ك	%		د ح4
درجة كبيرة جدا	4	3.7	0	0	4	2.7	7.052	0.133 غير دالة
درجة كبيرة	14	13	4	9.5	18	12		
درجة متوسطة	44	40.7	24	57.1	68	45.3		
درجة ضعيفة	37	34.3	8	19	45	30		
لا يلتزم بها	9	8.3	6	14.3	15	10		
الجملة	108	100	42	100	150	100		

تُشير بيانات الجدول إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة التزام القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالضوابط القانونية للنشر الصحفي الإلكتروني فى مصر وبين المؤهل الدراسى لأفراد عينة

الدراسة سواء كان إعلامى أو غير إعلامى, حيث كانت قيمة كا^2 7.052 وهي غير دالة عند مستوى دلالة 0.05.

1/ب- العلاقة بين درجة التزام القائمون بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالضوابط القانونية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر وبين سنوات الخبرة:

جدول رقم (19)

يوضح العلاقة بين درجة التزام عينة الدراسة بالضوابط القانونية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر وبين سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	من سنة الى 5 سنوات		من 6 الى 10 سنوات		اكثر من 10 سنوات		الإجمالي		كا2	مستوى المعنوية
درجة الالتزام	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		د ح 8
درجة كبيرة جداً	0	0	4	10.5	0	0	4	2.7	18.296	0.05
درجة كبيرة	8	14.5	6	15.8	4	7	18	12		
درجة متوسطة	26	47.3	14	36.8	28	49.1	68	45.3		
درجة ضعيفة	16	29.1	8	21.1	21	36.8	45	30		
لا يلتزم بها	5	9.1	6	15.8	4	7	15	10		
الجملة	55	100	38	100	57	100	150	100		

معامل التوافق= 0.330

تُشير بيانات الجدول إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة التزام القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالضوابط القانونية للنشر الصحفى الالكترونى في مصر وبين سنوات الخبرة في العمل الصحفى, حيث كانت قيمة كا^2 18.296 وهي دالة عند مستوى دلالة 0.05.

1/ج- العلاقة بين درجة التزام القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالضوابط القانونية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر وبين عضوية نقابة الصحفيين:

جدول رقم (20)

يوضح العلاقة بين درجة التزام عينة الدراسة بالضوابط القانونية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر وبين عضوية نقابة الصحفيين

عضوية النقابة	مشترك		غير مشترك		الإجمالي		كا2	مستوى المعنوية
درجة الالتزام	ك	%	ك	%	ك	%		د ح4
درجة كبيرة جدا	4	5.5	0	0	4	2.7	7.823	0.098 غير دالة
درجة كبيرة	8	11	10	13	18	12		
درجة متوسطة	36	49.3	32	41.6	68	45.3		

درجة ضعيفة	21	28.8	24	31.2	45	30		
لا يلتزم بها	4	5.5	11	14.3	15	10		
الجملة	73	100	77	100	150	100		

تُشير بيانات الجدول إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة التزام القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالضوابط القانونية للنشر الصحفي الإلكتروني فى مصر وبين الاشتراك فى عضوية نقابة الصحفيين من عدمه, حيث كانت قيمة كا^2 7.823 وهي غير دالة عند مستوى دلالة 0.05.

1/د- العلاقة بين درجة التزام القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالضوابط القانونية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر وبين الحصول على دورات تدريبية تتعلق بالقوانين والتشريعات الصحفية:

جدول رقم (21)

يوضح العلاقة بين درجة التزام عينة الدراسة بالضوابط القانونية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر وبين الحصول على دورات تدريبية تتعلق بالقوانين والتشريعات الصحفية

الدورات / درجة الالتزام	حصل على دورات		لم يحصل على دورات		الإجمالي		كا^2	مستوى المعنوية د ح4
	ك	%	ك	%	ك	%		
درجة كبيرة جدا	4	5.1	0	0	4	2.7	13.677	0.01
درجة كبيرة	4	5.1	14	19.4	18	12		
درجة متوسطة	40	51.3	28	38.9	68	45.3		
درجة ضعيفة	25	32.1	20	27.8	45	30		
لا يلتزم بها	5	6.4	10	13.9	15	10		
الجملة	78	100	72	100	150	100		

معامل التوافق0.289

تُشير بيانات الجدول إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة التزام القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالضوابط القانونية للنشر الصحفى الالكترونى في مصر وبين الحصول على دورات تدريبية تتعلق بالتشريعات الصحفية والإعلامية المُنظمة للعمل الصحفى, حيث كانت قيمة كا^2 13.677 وهي دالة عند مستوى دلالة 0.01.

يتضح مما سبق ثبوت صحة الفرض الأول جزئياً.

الفرض الثانى : "توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين درجة التزام القائمين

بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالقواعد والمعاييرالمهنية للنشر الصحفي الإلكتروني فى مصر وبين كلٍ من: المؤهل الدراسى وسنوات الخبرة وعضوية نقابة الصحفيين والحصول على دورات تدريبية حول المعايير المهنية المُنظمة للعمل الصحفى".

2/أ- العلاقة بين درجة التزام القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالقواعد والمعايير المهنية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر وبين المؤهل الإعلامى:

جدول رقم (22)

يوضح العلاقة بين درجة التزام عينة الدراسة بالقواعد والمعايير المهنية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر وبين المؤهل الإعلامى

المؤهل / درجة الالتزام	إعلامي		غير إعلامي		إجمالي		كا^2	مستوى المعنوية د ح4
	ك	%	ك	%	ك	%		
درجة كبيرة جدا	2	1.9	2	4.8	4	2.7	8.446	0.077 غير دالة
درجة كبيرة	16	14.8	2	4.8	18	12		
درجة متوسطة	48	44.4	28	66.7	76	50.7		
درجة ضعيفة	33	30.6	8	19	41	27.3		
لا يلتزم بها	9	8.3	2	4.8	11	7.3		
الجملة	108	100	42	100	150	100		

يتضح من بيانات الجدول عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة التزام القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالقواعد والمعايير المهنية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر وبين المؤهل الدراسى لعينة الدراسة سواء كان إعلامى أو غير إعلامى, حيث كانت قيمة كا^2 8.446 وهي غير دالة عند مستوى دلالة 0.05.

2/ب- العلاقة بين درجة التزام القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالقواعد والمعايير المهنية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر وبين سنوات الخبرة:

جدول رقم (23)

يوضح العلاقة بين درجة التزام عينة الدراسة بالقواعد والمعايير المهنية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر وبين سنوات الخبرة

سنوات الخبرة / درجة الالتزام	من سنة الى 5 سنوات		من 6 الى 10 سنوات		اكثر من 10 سنوات		الإجمالي		كا2	مستوى المعنوية د ح 8
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
درجة كبيرة جداً	2	3.6	2	5.3	0	0	4	2.7	9.503	0.302 غير دالة
درجة كبيرة	4	7.3	8	21.1	6	10.5	18	12		
درجة متوسطة	32	58.2	14	36.8	30	52.6	76	50.7		
درجة ضعيفة	14	25.5	10	26.3	17	29.8	41	27.3		
لا يلتزم بها	3	5.5	4	10.5	4	7	11	7.3		
الجملة	55	100	38	100	57	100	150	100		

يتضح من بيانات الجدول عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة التزام القائمين بالاتصال بالقواعد والمعايير المهنية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر وبين سنوات الخبرة فى العمل الصحفى, حيث كانت قيمة كا^2 9.503 وهي غير دالة عند مستوى دلالة 0.05.

2/ج- العلاقة بين درجة التزام القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالقواعد والمعايير المهنية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر وبين عضوية النقابة:

جدول رقم (24)

يوضح العلاقة بين درجة التزام عينة الدراسة بالقواعد والمعايير المهنية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر وبين عضوية النقابة

عضوية النقابة / درجة الالتزام	مشترك		غير مشترك		الإجمالي		كا2	مستوى المعنوية د ح4
	ك	%	ك	%	ك	%		
درجة كبيرة جداً	2	2.7	2	2.6	4	2.7	3.909	0.418 غير دالة
درجة كبيرة	12	16.4	6	7.8	18	12		
درجة متوسطة	38	52.1	38	49.4	76	50.7		
درجة ضعيفة	17	23.3	24	31.2	41	27.3		
لا يلتزم بها	4	5.5	7	9.1	11	7.3		
الجملة	73	100	77	100	150	100		

تُشير بيانات الجدول إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة التزام القائمين

بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالقواعد والمعايير المهنية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر وبين الاشتراك فى عضوية نقابة الصحفيين من عدمه, حيث كانت قيمة كا^2 8.446 وهي غير دالة عند مستوى دلالة 0.05.

2/د- العلاقة بين درجة التزام القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالقواعد والمعايير المهنية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر وبين الحصول على دورات حول المعايير المهنية المُنظمة للعمل الصحفى:

جدول رقم (25)

يوضح العلاقة بين درجة التزام عينة الدراسة بالقواعد والمعايير المهنية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر وبين الحصول على دورات حول المعايير المهنية المُنظمة للعمل الصحفى

الدورات / درجة الالتزام	حصل على دورات		لم يحصل على دورات		الإجمالي		كا^2	مستوى المعنوية د ح4
	ك	%	ك	%	ك	%		
درجة كبيرة جداً	2	2.6	2	2.8	4	2.7	2.191	0.701 غير دالة
درجة كبيرة	8	10.3	10	13.9	18	12		
درجة متوسطة	44	56.4	32	44.4	76	50.7		
درجة ضعيفة	19	24.4	22	30.6	41	27.3		
لا يلتزم بها	5	6.4	6	8.3	11	7.3		
الجملة	78	100	72	100	150	100		

يتضح من بيانات الجدول عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة التزام القائمين بالاتصال بالقواعد والمعايير المهنية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر وبين الحصول على دورات تدريبية حول المعايير المهنية المُنظمة للعمل الصحفى، حيث كانت قيمة كا^2 2.191 وهي غير دالة عند مستوى دلالة 0.05. **يتضح مما سبق عدم ثبوت صحة الفرض الثانى.**

الفرض الثالث: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية من حيث درجة الالتزام بالضوابط القانونية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر".

جدول رقم (26)

يوضح قيمة كا2 لدلالة الفروق بين القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية من حيث درجة الالتزام بالضوابط القانونية للنشر الصحفي الإلكتروني فى مصر

القائمون بالاتصال درجة الالتزام	مواقع الصحف الالكترونية		المواقع الإخبارية		إجمالي		كا2	مستوى الدلالة د ح 4
	ك	%	ك	%	ك	%		
درجة كبيرة جداً	4	5.3	0	0	4	2.7	4.844	0.304 غير دالة
درجة كبيرة	8	10.7	10	13.3	18	12		
درجة متوسطة	34	45.3	34	45.3	68	45.3		
درجة ضعيفة	23	30.7	22	29.3	45	30		
لا يلتزم بها	6	8	9	12	15	10		
الجملة	75	100	75	100	150	100		

تُشير بيانات الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية من حيث درجة الالتزام بالضوابط القانونية التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى فى مصر, حيث كانت قيمة كا^2 4.844 وهي غير دالة عند مستوى دلالة 0.05.

يتضح مما سبق ثبوت صحة الفرض الثالث.

الفرض الرابع:"لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية من حيث درجة الالتزام بالقواعد والمعايير المهنية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر".

جدول رقم (27)

يوضح قيمة كا2 لدلالة الفروق بين القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية من حيث درجة الالتزام بالقواعد والمعايير المهنية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر

القائمون بالاتصال درجة الالتزام	مواقع الصحف الالكترونية		المواقع الإخبارية		إجمالي		كا2	مستوى الدلالة د ح 4
	ك	%	ك	%	ك	%		
درجة كبيرة جداً	2	2.7	2	2.7	4	2.7	3.053	0.549 غير دالة
درجة كبيرة	12	16	6	8	18	12		
درجة متوسطة	36	48	40	53.3	76	50.7		

درجة ضعيفة	21	28	20	26.7	41	27.3	
لا يلتزم بها	4	5.3	7	9.3	11	7.3	
الجملة	75	100	75	100	150	100	

يتضح من بيانات الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية من حيث درجة الالتزام بالقواعد والمعايير المهنية التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى فى مصر, حيث كانت قيمة كا^2 3.053 وهي غير دالة عند مستوى دلالة 0.05.

يتضح مما سبق ثبوت صحة الفرض الرابع.

الفرض الخامس: "لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية نحو أفضل مواقع التواصل الاجتماعى لنشر المحتوى الصحفى".

جدول رقم (28)

يوضح قيمة كا2 لدلالة الفروق بين اتجاهات القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية نحو أفضل مواقع التواصل الاجتماعى لنشر المحتوى الصحفى

القائمون بالاتصال المواقع	مواقع الصحف الالكترونية ن=69		المواقع الإخبارية ن=66		إجمالي ن=135		كا2	الدلالة د ح 1	معامل التوافق
	ك	%	ك	%	ك	%			
الفيس بوك	63	91.3	60	90.9	123	91.1	0.007	0.936	-
تويتر	51	73.9	48	72.7	99	73.3	0.024	0.876	-
يوتيوب	22	31.9	28	42.4	50	37	1.607	0.205	-
انستجرام	14	20.3	10	15.2	24	17.8	0.609	0.435	-
جوجل بلس	10	14.5	14	21.2	24	17.8	1.042	0.307	-
فليكر	2	2.9	2	3	4	3	0.002	0.964	-
سناب شات	4	5.8	2	3	6	4.4	0.608	0.436	-
HI 5	4	5.8	6	9.1	10	7.4	0.534	0.465	-
لنيكدان	2	2.9	0	0	2	1.5	1.942	0.163	-

تُشير بيانات الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية نحو أفضل مواقع التواصل الاجتماعى لنشر المحتوى الصحفى، حيث كانت قيمة كا^2 غير دالة عند مستوى 0.05 .

يتضح مما سبق ثبوت صحة الفرض الخامس.

الفرض السادس: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية نحو حرية النشر الصحفى عبر شبكة المعلومات الدولية دون قيدٍ أو شرط".

جدول رقم (29)

يوضح قيمة كا2 لدلالة الفروق بين اتجاهات القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية نحو حرية النشر الصحفى عبر شبكة المعلومات الدولية دون قيدٍ أو شرط

القائمون بالاتصال / الاتجاه	مواقع الصحف الالكترونية		المواقع الإخبارية		إجمالي		كا^2	مستوى الدلالة د ح 1
	ك	%	ك	%	ك	%		
مؤيد	37	49.3	45	60	82	54.3	1.722	0.189 غير دالة
لا رأى لى	0	0	0	0	0	0		
معارض	38	50.7	30	40	68	45.3		
الجملة	75	100	75	100	150	100		

يتضح من بيانات الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات القائمون بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية نحو حرية النشرالصحفى على شبكة المعلومات الدولية دون قيدٍ أو شرط, حيث كانت قيمة كا^2 1.722 وهي غير دالة عند مستوى دلالة 0.05.

يتضح مما سبق ثبوت صحة الفرض السادس.

الفرض السابع: "لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية نحو تحديات النشر الصحفى الالكترونى فى مصر".

جدول رقم (30)

يوضح قيمة (ت) لدلالة الفروق بين متوسطي اتجاهات القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية نحو تحديات النشر الصحفى الالكترونى فى مصر

القائمون بالاتصال / المتغير	مواقع الصحف الالكترونية ن=75		المواقع الإخبارية ن=75		ت	الدلالة د.ح 148
	متوسط	انحراف معيارى	متوسط	انحراف معيارى		

0.001	3.963-	4.19	35.1	4.49	32.2	التحديات

تُشير بيانات الجدول إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية نحو التحديات التى تواجه النشر الصحفى الالكترونى فى مصر, بما يعنى أن القائمين بالاتصال في المواقع الإخبارية يواجهون تحديات بدرجة أكبر من القائمين بالاتصال في مواقع الصحف الالكترونية ، حيث كانت قيمة (ت) دالة عند مستوى 0.001.

يتضح مما سبق عدم ثبوت صحة الفرض السابع

خلاصة البحث:

أولاً: أهم نتائج الدراسة :

1- أظهرت نتائج الدراسة مدى وعى القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بخطورة ترويج الشائعات ونشر الأخبار الكاذبة التى من شأنها تهديد الأمن والإضرار بمصالح المجتمع، حيث جاءت فى مقدمة الضوابط القانونية التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى، وهو مانصت عليه العديد من القوانين والتشريعات المصرية، ومنها المادة 188 من قانون العقوبات المصرى رقم 58 لسنة 1937 وتعديلاته بالقانون رقم 95 لسنة 2003، والمادة 18 من قانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996، والمادة رقم 35 من قانون مكافحة الإرهاب الصادر فى 15 أغسطس 2015.

2- توصلت نتائج الدراسة إلى أن القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية يلتزمون بالضوابط القانونية التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى بنسبة 60% وبدرجات متفاوتة، وكان لسنوات الخبرة فى العمل الصحفى والدورات التدريبية التى يتم تنظيمها للصحفيين حول تشريعات وقوانين الصحافة تأثير فى مدى التزام عينة الدراسة بالضوابط القانونية التى تحكم النشر الصحفى.

3- يرى القائمون بالاتصال أن الالتزام بالموضوعية عند نشر الأخبار والمعلومات من أهم القواعد والمعايير المهنية التى يجب أن يلتزم بها الصحفيين فى مجال النشر الصحفى الالكترونى، والتأكد من صحة المعلومات الواردة فى الخبر والحياد التام فى نقل الخبر دون التدخل بالحذف أو الإضافة على نحوٍ يؤدى إلى تغيير فى صياغته أو معناه، والتوازن فى عرض وجهات النظر، والبحث عن

الحقائق ونشرها دون التأثر بالآراء ووجهات النظر الشخصية، وهى من الممارسات الصحفية الجيدة التى تقع ضمن مبادئ الموضوعية الصحفية.

4- توصلت نتائج الدراسة إلى أن القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية يلتزمون بالقواعد والمعايير المهنية المُنظمة للعمل الصحفى بنسبة 65.4% وبدرجات متفاوتة، مع عدم وجود تأثير للمتغيرات التالية (المؤهل الدراسى، وسنوات الخبرة، والاشتراك فى عضوية نقابة الصحفيين، والدورات التدريبية حول المعايير المهنية للعمل الصحفى) فى درجة التزام الصحفى بالقواعد والمعايير المُنظمة للعمل الصحفى، والذى قد يرجع إلى الرقابة الذاتية للصحفى النابعة من الضمير الصحفى، والإيمان بأهداف ورسالة الصحافة فى خدمة الفرد والمجتمع، بالإضافة إلى إمكانية اكتساب القيم المهنية من خلال نقل الخبرات المهنية من القيادات الصحفية وزملاء العمل فى ضوء السياسة التحريرية للصحيفة.

5- يؤيد 90% من القائمين بالاتصال نشر المحتوى الصحفى عبر مواقع التواصل الاجتماعى، وجاء موقع الفيس بوك أفضل مواقع التواصل الاجتماعى لنشر المحتوى الصحفى بنسبة 91.1%، ومن أهم أسباب تفضيل عينة الدراسة لموقع الفيس بوك ازدياد أعداد مستخدمى مواقع التواصل الاجتماعى من مختلف الفئات العمرية، وسرعة انتشارها، وسهولة نشر الأخبار وتداول المعلومات بين جمهور القراء.

6- رفض 10% من القائمين بالاتصال نشر المحتوى الصحفى عبر مواقع التواصل الاجتماعى، وكان من أهم أسباب رفضهم أن المحتوى الصحفى يفقد قيمته عند نشره عبر مواقع التواصل الاجتماعى، بالإضافة إلى عدم وجود قوانين وتشريعات تنظم النشر الصحفى عبر مواقع التواصل الاجتماعى، إلاَ أنه فى ظل ارتفاع أسعار الورق والأحبار ومستلزمات إنتاج وطباعة الصحف الورقية من ناحية، وتزايد أعداد مستخدمى شبكة المعلومات الدولية ورواد مواقع التواصل الاجتماعى من ناحية أخرى، سيكون له الأثر فى تبنى هذه الصحف النشر الصحفى الالكترونى، أما عن تشريعات وقوانين النشر الصحفى الالكترونى فرغم صدور القانون رقم 92 لسنة 2016 الخاص بالتنظيم المؤسسى للصحافة والإعلام بالإضافة إلى قانون العقوبات المصرى رقم 58 لسنة 1937 وتعديلاته بالقانون رقم 95 لسنة 2003، وقانون تنظيم الاتصالات رقم 10 لسنة 2003،

وقانون مكافحة الإرهاب الصادر فى 15 أغسطس 2015، إلاّ أننا مازلنا فى حاجة إلى قانون خاص ينظم النشر الصحفى الالكترونى عبر شبكة المعلومات الدولية.

7- يرى القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية أن "وجود رقابة داخلية من مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية (64.7%)"، و "الاستعانة بمندوبى ومراسلى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية فى التأكد من صحة الموضوعات الصحفية التى يرسلها القراء (58.7%)" من أهم ضوابط الاعتماد على مشاركات القراء فى النشر الصحفى الالكترونى. وهو ما يؤكد عليه الباحث من ضرورة وجود رقابة على مشاركات القراء بالتعليق أو بالتعديل أو بالمشاركة فى صياغة المضامين الصحفية المنشورة عبر شبكة المعلومات الدولية، سواء كانت هذه الرقابة عن طريق أحد الصحفيين العاملين بالموقع الصحفى أو الإخبارى (رقابة داخلية) أو عن طريق برامج رقابية الكترونية متخصصة.

8- يرى القائمين بالاتصال أن "دقة وصدق المادة الصحفية المنشورة (86.7%)" و "السرعة والفورية فى نقل الأخبار (58%)" من أهم السمات التى تُميز النشر الصحفى الالكترونى على شبكة المعلومات الدولية، إلاَ أن الباحث يرى أنه فى ظل حرص القائمون بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية على السرعة والفورية فى نقل الأخبار إلى الجمهور، قد لا تكون هناك فرصة كافية للتأكد من مدى دقة وصدق المادة الصحفية المنشورة والتأكد من صحتها من أكثر من مصدر، أو إسناد الأخبار والمعلومات إلى مصادرها الأساسية، وفى هذه الحالة تفقد مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية مصداقيتها لدى الجمهور.

9- يؤيد 54.3% من أفراد عينة الدراسة إطلاق حرية الصحفى فى نشر المواد الصحفية على شبكة المعلومات الدولية بدون أية قيود، ومن أهم أسباب تأييدهم أنه يُعد تدعيم للحق فى المعرفة، وأنه يُمثل إعلاماً بديلاً يتغلب على مشاكل الإعلام التقليدى، بالإضافة إلى حرية الرأى والتعبير دون وجود رقابة.

10- يرفض 45.3% من أفراد عينة الدراسة إطلاق حرية الصحفى فى نشر المواد الصحفية على شبكة المعلومات الدولية بدون أية قيود، ومن أهم أسباب رفضهم أن هذه الحرية المطلقة قد تساعد على ترويج الشائعات عن طريق نشر معلومات

غير صحيحة من شأنها تكدير السلم العام وإحداث الفوضى فى المجتمع، وعدم التأكد من مصادر المعلومات والبيانات مما يساعد على فقدان مصداقيتها لدى الجمهور، بالإضافة إلى عدم وجود برامج رقابية تراعى أخلاقيات المهنة والآداب العامة.

11- يرى القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية أن "عدم وضوح السياسة التحريرية" من أهم التحديات التى تواجه النشر الصحفى الالكترونى، إلاَّ أن القائمون بالاتصال فى المواقع الإخبارية يواجهون تحديات أكبر من تلك التى يواجهها القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية ، وقد يرجع ذلك إلى أن المواقع الإخبارية تفتقد إلى حد ما إلى وجود قيادات وخبرات صحفية بها، وهيئة تحرير وهيكل إدارى وتنظيمى متكامل، مما أثَّر سلباً على السياسة التحريرية للمواقع الإخبارية التى اتسمت بالغموض أحياناً وفقدان التوازن وعدم الثبات أحياناً أخرى، على عكس مواقع الصحف الالكترونية الصادرة عن أصل ورقى مطبوع، التى تمتاز بوجود العديد من الخبرات والقيادات الصحفية، وهيكل إدارى وتنظيمى وهيئة تحرير متكاملة أرست قواعد ومعايير مهنية عبر سنوات طويلة من العمل الصحفى.

12- يرى القائمون بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية أن هناك عدداً من المعوقات التى تَحُول دون ضبط النشر الصحفى الالكترونى فى مصر أهمها صعوبة توحيد الجهود والتعاون المشترك بين أكثر من جهة فى ضبط استخدام شبكة المعلومات الدولية، مثل الجهات التشريعية والتنفيذية ووزارة الاتصالات والهيئة الوطنية للصحافة.....الخ، مما أسفر عن صعوبة سن وتطبيق التشريعات القانونية الخاصة بالنشر الصحفى الالكترونى على شبكة المعلومات الدولية.

ثانياً: نتائج اختبار صحة فروض الدراسة:

1- ثبت صحة الفرض الأول جزئياً: "توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين درجة التزام القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالضوابط القانونية للنشر الصحفي الإلكتروني فى مصر وبين كلٍ من: المؤهل الدراسى وسنوات الخبرة وعضوية نقابة الصحفيين والحصول على دورات تدريبية تتعلق بالقوانين والتشريعات الصحفية".

حيث توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين درجة

التزام عينة الدراسة من القائمون بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالضوابط القانونية للنشر الصحفى الالكترونى وبين سنوات الخبرة فى العمل الصحفى؛ فكلما زادت سنوات خبرة القائم بالاتصال فى العمل الصحفى زادت درجة التزامه بالقوانين والتشريعات الصحفية، كذلك توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين درجة التزام عينة الدراسة من القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية وبين الحصول على دورات تدريبية تتعلق بتشريعات وقوانين الصحافة، بمعنى أن القائمين بالاتصال ممن التحقوا بدورات تدريبية عن تشريعات وقوانين الصحافة التزموا بالضوابط القانونية التى تحكم النشر الصحفى الالكترونى فى مصر عن غيرهم ممن لم يلتحقوا بمثل هذه الدورات.

كما أكدت نتائج الدراسة على عدم وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين درجة التزام عينة الدراسة من القائمون بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالضوابط القانونية للنشر الصحفى الالكترونى وبين المؤهل الدراسى لهم سواء كان مؤهل إعلامى أو غير إعلامى، كما ثبت عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين درجة التزام القائمين بالاتصال بالضوابط القانونية للنشر الصحفى الالكترونى وبين الاشتراك فى عضوية نقابة الصحفيين من عدمه.

إلاَ أن الباحث يؤكد على أهمية اختيار القائمون بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية من خريجى كليات وأقسام الإعلام وخاصة هيئة التحرير الصحفى، بالإضافة إلى فتح باب الانضمام إلى نقابة الصحفيين أمام القائمون بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بعد استيفاء شروط العضوية.

2- ثبت عدم صحة الفرض الثانى: "توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين درجة التزام القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية بالقواعد والمعايير المهنية للنشر الصحفي الإلكتروني فى مصر وبين كلٍ من: المؤهل الدراسى وسنوات الخبرة وعضوية نقابة الصحفيين والحصول على دورات تدريبية حول المعايير المهنية المُنظمة للعمل الصحفى".

يمكن أن يَرجِع التزام القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية - بالإضافة إلى المتغيرات السابقة- إلى الرقابة الذاتية للصحفى النابعة من الضمير الصحفى، والإيمان بأهداف ورسالة الصحافة فى خدمة الفرد والمجتمع، بالإضافة إلى إمكانية اكتساب القيم المهنية من خلال نقل الخبرات من القيادات

الصحفية وزملاء العمل فى ضوء السياسة التحريرية للصحيفة.

3- ثبت صحة الفرض الثالث: "لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية من حيث درجة الالتزام بالضوابط القانونية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر"، حيث يرى أفراد عينة الدراسة من القائمين بالاتصال سواء فى مواقع الصحف الالكترونية (61.3%) أو فى المواقع الإخبارية (58.6%) يلتزمون بالضوابط القانونية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر بدرجات متفاوتة بنسبة 60%.

4- ثبت صحة الفرض الرابع: "لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية من حيث درجة الالتزام بالقواعد والمعايير المهنية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر"، حيث يرى أفراد عينة الدراسة أن القائمين بالاتصال سواء فى مواقع الصحف الالكترونية (66.7%) أو فى المواقع الإخبارية (64%) يلتزمون بالقواعد والمعايير المهنية للنشر الصحفى الالكترونى فى مصر بدرجات متفاوتة بنسبة 65.4%.

5- ثبت صحة الفرض الخامس: "لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية نحو أفضل مواقع التواصل الاجتماعى لنشر المحتوى الصحفى".

حيث أظهرت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة من القائمين بالاتصال سواء فى مواقع الصحف الالكترونية (91.3%) أو فى المواقع الإخبارية (90.9%) يرون أن موقع الفيس بوك يأتى فى مقدمة أفضل مواقع التواصل الاجتماعى لنشر المحتوى الصحفى بنسبة 91.1%، وقد يرجع تفوق الفيس بوك عن غيره من مواقع التواصل الاجتماعى إلى التزايد المضطرد فى أعداد مستخدمى الفيس بوك من مختلف الفئات العمرية، وسهولة استخدامه، وحرية الرأى والتعبير فى مختلف القضايا والموضوعات دون قيد أو رقابة مسبقة.

6- ثبت صحة الفرض السادس: "لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية نحو حرية النشر الصحفى عبر شبكة المعلومات الدولية".

حيث أكدت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة من القائمين بالاتصال سواء فى

مواقع الصحف الالكترونية (49.3%) أو فى المواقع الإخبارية (60%) يؤيدون إطلاق حرية الصحفى فى النشر الصحفى عبر شبكة المعلومات الدولية دون قيدٍ أو شرط بنسبة 54.3%، وهو ما يؤكد على الاتفاق بين الصحفيين بمختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم على رفض تقييد حرية الرأى والتعبير من خلال فرض الرقابة وإصدار التشريعات والقوانين السالبة للحريات.

7- ثبت عدم صحة الفرض السابع: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية نحو تحديات النشر الصحفى الالكترونى فى مصر".

أظهرت نتائج الدراسة وجود تباين فى آراء واتجاهات القائمين بالاتصال نحو التحديات التى تواجه النشر الصحفى الالكترونى فى مصر، حيث أن القائمين بالاتصال فى المواقع الإخبارية يواجهون تحديات أكبر من تلك التى يواجهها القائمون بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية ، وكان من أهم هذه التحديات "عدم وضوح السياسة التحريرية" حيث أن المواقع الإخبارية تفتقد إلى حد ما إلى وجود قيادات وخبرات صحفية بها، وهيئة تحرير، وهيكل إدارى وتنظيمى متكامل، مما أثَّر سلباً على السياسة التحريرية للمواقع الإخبارية التى اتسمت بالغموض أحياناً وفقدان التوازن وعدم الثبات أحياناً أخرى، على عكس مواقع الصحف الالكترونية الصادرة عن أصل ورقى مطبوع، التى تمتاز بوجود العديد من الخبرات والقيادات الصحفية، وهيكل إدارى وتنظيمى وهيئة تحرير متكاملة أرست عبر سنوات طويلة من العمل الصحفى سياسة تحريرية ثابتة ومُعلنة.

توصيات الدراسة:

1- إصدار قانون يُنظم النشر الصحفى الالكترونى فى مصر، خاصة وأنه مازال يجرى العمل بقانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996 الذي ينظم عمل الصحف المطبوعة، ورغم صدور قانون التنظيم المؤسسى للصحافة والإعلام رقم 92 لسنة 2016، إلاَ أنه نصّ فقط على بعض المفاهيم وتشكيل الهيئات الإعلامية الثلاثة -المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام و الهيئة الوطنية للصحافة و الهيئة الوطنية للإعلام- وتوضيح اختصاصاتها ونظام العمل بها.

2- ضرورة إصدار ميثاق شرف صحفى جديد يتوافق مع التطورات التكنولوجية الجديدة، وفقاً للقواعد والمعايير المهنية التى تحكم العمل الصحفى.

3- وضع مدونة سلوك لجمهور مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية أو مستخدمى مواقع التواصل الاجتماعى، بحيث تكفل لهم حرية الرأى والتعبير سواء بالتعليق أو بالتعديل أو بالمشاركة فى صياغة المضامين المنشورة فى ضوء الضوابط القانونية والمهنية للنشر الصحفى، وبما لا يتعارض مع الذوق والآداب العامة أو الإضرار بمصالح المجتمع وأمنه القومى.

4- مراعاة وجود برامج رقابية الكترونية تمنع نشر الألفاظ والعبارات المسيئة.

5- ضرورة وجود فريق عمل داخل مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية للتحقق من صحة الأخبار والمعلومات والصور وملفات الفيديو قبل النشر سواء المُرسَلة من الجمهور أو مجهولة المصدر.

6- توفير مناخ ديمقراطى للعمل الصحفى فى مواقع الصحف الالكترونية والإخبارية، بعيداً عن التعرض لضغوط من جانب القيادات الصحفية ورؤساء العمل داخل هذه المواقع، أو التعرض لإغراءات وضغوط من جانب جهات سياسية وأمنية.

7- تنظيم نقابة الصحفيين دورات تدريبية للصحفيين فى الصحف المطبوعة والالكترونية على حدٍ سواء، حول تقنيات النشر الصحفى الالكترونى، والتشريعات الإعلامية، والقواعد والمعايير المهنية التى تُنظم العمل الصحفى فى مصر، بالإضافة إلى الاعتراف بحق القائمين بالاتصال فى مواقع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية فى الانضمام إلى نقابة الصحفيين بعد استيفاء الشروط المطلوبة، لتوفير حد أدنى لهم من الحماية المهنية والمادية.

هوامش البحث:

1- فاروق أبوزيد، **النظم الصحفية فى الوطن العربى**، ط (1) (القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، 1986) ص7.

2- يمكن الرجوع إلى:

- Bucy. P Erik, **Living in the Information Age: New Media Reader**, Wads Worth: Australia, United Kingdom. United States, 2002, p.289.

- عادل عبدالغفار، أبعاد المسئولية الاجتماعية للقنوات الفضائية المصرية الخاصة- دراسة تطبيقية على برامج الرأى المقدمة بقناة دريم2، **المؤتمر العلمى السنوى التاسع لكلية الإعلام، جامعة القاهرة، بعنوان: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق**، الجزء 3، مايو 2003، ص ص 751- 755.

3- أحمد جمال حسن، أحمد جمال حسن، التربية الإعلامية نحو مضامين مواقع الشبكات الاجتماعية- نموذج مقترح لتنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعة، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة المنيا: كلية التربية النوعية، قسم الإعلام التربوى، 2015) ص85.

4- مها عبدالمجيد صلاح، المدونات المصرية بين الحرية والمسئولية: دراسة تحليلية، **المؤتمر العلمى الرابع عشر لكلية الإعلام، جامعة القاهرة، بعنوان: الإعلام بين الحرية والمسئولية**، ج 2، يوليو 2008، ص932.

5- Jane Johnston&Anne Wallace, Who is a Journalist? Changing legal definitions in a de-territorialized media space, **Digital Journalism**, Vol.5, Issue.7, 2017, PP. 850-867.

6- انتصار محمد سالم، إدراك الشباب الجامعى لتأثير محتوى العنف السياسى بالانترنت وعلاقته باتجاهاتهم نحو فرض الرقابة على الانترنت- دراسة ميدانية فى ضوء نظرية تأثير الشخص الثالث، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 51، أبريل – يونيه 2015.

7- شريف درويش اللبان، الضوابط المهنية والأخلاقية والقانونية للإعلام الجديد، **مجلة رؤى استراتيجية**، يوليو 2014، ص ص 96-135.

8- أحمد عزت، **حرية تداول المعلومات- دراسة قانونية**، ط2 (القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 2013).

9- عبده رمضان الصادق، إشكاليات التشريع الصحفى الالكترونى فى مصر – دراسة مستقبلية، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جامعة الزقازيق: كلية الآداب، قسم الإعلام، 2013).

10- أمجد السيد محمد، أثر حرية الإعلام الالكترونى الدولى على سيادة الدولة – دراسة حالة، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة والإعلان، 2012).

11- محمد سعد أحمد، التشهير على الانترنت واشكاليات التنظيم القانونى لحرية التعبير – دراسة مقارنة للتشريعات الأمريكية والبريطانية والاسترالية والكندية، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، أبريل – يونيو 2003، ص ص 1 – 114.

12- شريف درويش اللبان، حرية التعبير والرقابة فى الوسائل الإعلامية الجديدة – دراسة تحليلية مقارنة للتشريعات المنظمة للانترنت فى الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية، **المجلة المصرية لبحوث الرأى العام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2002، ص ص 132- 229.

13- Konstantin Nicholas&Kathrina Hollnbuchner, Ethical Challenges of Online Journalism, **Degetal Journalism**, Vol.5, Issue 4, 2107, PP. 404-419.

14- أمانى حمدى قرنى، مدركات الجمهور لأطر تقديم الشئون العامة وعلاقتها بتحيزات التغطية فى

بوابات الصحف الالكترونية اليومية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة،2016).

15- شيرين حامد خليفة، اتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة – دراسة ميدانية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (الجامعة الإسلامية- غزة: كلية الآداب، قسم الصحافة، 2015).

16- منى جابر عبدالهادى، مصداقية مواقع بعض الصحف المصرية على الانترنت وعلاقتها بتفضيلات الجمهور المصرى – دراسة تحليلية وميدانية على عينة من الريف والحضر، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جامعة المنوفية: كلية الآداب، قسم الإعلام، 2012).

17- نرمين نبيل الأزرق، الاستعانة بصحافة المواطن في مواقع الصحف المصرية بين تحقيق الحق في الاتصال وتطبيق أخلاقيات المهنة – دراسة لإشكاليات وضوابط اتخاذ القرار لدى القائم بالاتصال، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 41، يوليه – سبتمبر 2012، ص ص 121 – 161.

18- وسام كمال الحنبلي، العوامل المؤثرة على القائم بالاتصال في المواقع المصرية، **رسالة ماجستير غير منشور** (القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2011).

19- Melita P. Kovacic et al**., Credibility of Traditional Vs. online News Media: A Historical Change in Journalists' Perceptions**, Medijistraz. (god. 16, br.1) 2010, pp. 113-130.

20- Thorson Kjerstin et al., Credibility in context: How Uncivil Online Commentary Affects News Credibility, **Mass Communication & Society**, Vol.13, Issue.3, Jul-Aug 2010, pp. 289-313.

21- نهلة زيدان عبد المؤمن، تأثير استخدام الانترنت على مصداقية وسائل الإعلام الجماهيرية كمصادر للمعلومات، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة المنصورة: كلية الآداب، قسم الإعلام، 2009).

22- Leach Jan, Creating Ethical Bridges from Journalism to Digital News, **Nieman Reports**, Vol.63, Issue.3, Fall, 2009, pp. 42-44.

23- Wang Zuoming et al., Helth Information, Credibility, Homophile, and Influence Via the Internet: Websites Versus Discussion Groups, **Health Communication**, Vol.23, Issue.4, Jul/Aug 2008, pp. 358-368.

24- Cassidy, P. William, Online News Credibility, An Examination of the Perceptions of News paper Journalists, **Journal of Computer-Mediated Communication**,vol.12,No.2,2007(Online) www.jcmc.indiana.edu/vol.12/issue2/cassidy.html.

25- وائل إسماعيل حسن عبد الباري، مصداقية المواقع الإخبارية على الانترنت وعلاقتها بمستقبل الصحافة المطبوعة كما يراها الجمهور المصري، **المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر لكلية الإعلام - جامعة القاهرة، وعنوانه: مستقبل وسائل الإعلام العربية**، الجزء الثاني ، مايو 2005، ص ص 761 – 791.

26- David Arant & Philip Meyer, **Changing Values in the Newsroom-A surrey of Daily News Paper Staff Members**, 2004 (online): http://list.Msu.Edu/Cgi-Bin/Wa.

27- James Watt, Junho Choi, Michael Lynch, **Credibility of Internet and other Media as Sources of Information about Iraqi War**, (online)

www.sbri.rpi.edu/research /docs/ 2003,04,18/ war-news-summary, pp.1-21.

28- Rasha Abdulla and Others, **The Credibility of News Papers, TV and Online news** (USA: University of Miami, School of Communication, 2002) (Online). http//www.miami-edu/com/car/miamibeach1.htm.

29- Yoshiko Nozato, **Credibility of Online News Papers** (Ohio University: Communication and Development Studies Center for International Studies, 2002).

30- Bradley Obsorn.com./…/ethics and Credibility, In Online-Journalism.Doc.

31- محمد سعد إبراهيم، استخدامات الصحافة المصرية للانترنت ومدى انعكاسها على الأداء الصحفي، **المؤتمر العلمي الخامس لكلية الإعلام – جامعة القاهرة، وعنوانه: تكنولوجيا الاتصال الواقع والمستقبل** ، 1999، ص ص 105-144.

32-Thomas J. Johnson and Parbara K. Kaye, Cursing is Believing: Comparing Internet and Traditional Sources on Media Credibility measures, **Journalism & Mass Communication Quarterly**, Vol.75, No.2, Summer, 1998, pp. 325-340.

33- أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، ط (9) (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1996) ص 32.

34- محمد شفيق، **البحث الاجتماعي: الأسس والخطوات المنهجية** (الأسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003) ص 108.

35- سمير محمد حسين، **بحوث الإعلام**، ط (3) (القاهرة: عالم الكتب، 1999) ص 132.

36- أحمد بدر، **علوم الإعلام: البحث العلمي – المناهج – التطبيقات** (القاهرة: دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008) ص 200.

37- مقابلة مع **"سامح عبدالله" مدير معهد الأهرام الإقليمى للصحافة والقائم بعمل رئيس تحرير بوابة الأهرام الالكترونية**، يوم الإثنين الموافق 2017/7/10، الساعة 12 ظهراً فى مكتبه بجريدة الأهرام.

38- مقابلة مع **"فتحية الدخاخني" رئيس تحرير موقع المصرى اليوم**، يوم الثلاثاء الموافق 2017/7/11، الساعة 2 ظهراً فى مكتبها بجريدة المصرى اليوم.

39- مقابلة مع **"مجاهد خلف" رئيس تحرير بوابة الجمهورية الالكترونية**، يوم الإثنين الموافق 207/7/10، الساعة 2 ظهراً فى مكتبه بجريدة الجمهورية.

40- مقابلة مع **"أكرم القصاص" رئيس التحرير التنفيذى لموقع اليوم السابع**، يوم الثلاثاء الموافق 2017/7/18، الساعة 1 ظهراً فى مكتبه بجريدة اليوم السابع.

41- مقابلة مع **"أ.د.محمد سعد" أستاذ الصحافة وعميد المعهد الدولى العالى للإعلام- أكاديمية الشرق**، يوم الأربعاء الموافق 2017/7/12 فى مكتبه الساعة 2 ظهراً بالمعهد الدولى العالى للإعلام بأكاديمية الشروق.

42- يمكن الرجوع إلى:

- سماح عبدالرازق الشهاوى، العوامل المؤثرة على مستقبل الصحافة الالكترونية فى مصر فى الفترة من 2015 حتى 2030، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2015) ص 203.

- محرز حسين غالى، هل نجحت صحافة الشبكات، **البوابة نيوز**، 11 نوفمبر 2016.

www.albawabhnews.com
- نجوى إبراهيم سيد، **مرجع سابق**.
43- يمكن الرجوع إلى:
- فوزى عبدالرحمن الزعبلاوى، اعتماد الشباب المصرى الجامعى على المضامين الخبرية بمواقع التواصل الاجتماعى فى متابعة الأحداث الجارية واتجاهاته نحو مصداقيتها، **مجلة كلية الآداب** – جامعة الزقازيق، العدد 76، شتاء 2016، ص ص 35- 36.
- داليا إبراهيم الدسوقي، التماس المعلومات السياسية على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بمصداقية المضمون لدى دارسي الإعلام التربوي بالجامعات المصرية، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 49، أكتوبر – ديسمبر 2014، ص 409.
- منى أحمد مصطفى، دور الفيس بوك في إمداد الشباب الجامعي المصري بالمعلومات حول قضايا الفساد الإعلامي والسياسي، المجلة **المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد (49) أكتوبر – ديسمبر 2014، ص 260.
- أحمد حسين محمدين، دور شبكات التواصل الاجتماعي في توجيه الرأي العام نحو الأحداث السياسية في مصر – دراسة حالة على الانتخابات الرئاسية 2012، **المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر: الإعلام وبناء الدولة الحديثة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1-2 يوليو 2012، ص 681.
- أحمد فاروق رضوان، اعتماد الجمهور المصري على وسائل الإعلام التقليدية والحديثة كمصدر للمعلومات أثناء ثورة 25 يناير 2011، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعلام،جامعة القاهرة، العدد 39، يناير – مارس 2012، ص 158.
- ممدوح عبد الواحد محمد، شبكات التواصل الاجتماعي والتحولات السياسية – دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي، **المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر: الإعلام وبناء الدولة الحديثة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1-2 يوليو 2012، ص 82.
- آمال كمال، علاقة مواقع الشبكات الاجتماعية وعلاقته بدعم الوعي السياسي لدى الشباب المصري الجامعي، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 42، أكتوبر – ديسمبر 2012، ص 35.

44- سماح عبدالرازق الشهاوى، **مرجع سابق**، ص 203.
45- نرمين نبيل الأزرق، **مرجع سابق**، ص ص 151- 152.
46- مقابلة مع **"سامى مجدى" مدير تحرير موقع مصراوى**، يوم الثلاثاء الموافق 2017/7/11، الساعة 10 صباحا فى مكتبه بموقع مصراوى.
47- مقابلة مع **"إسلام حامد" القائم بعمل رئيس تحرير شبكة الإعلام العربية (محيط)**، يوم الأربعاء الموافق 2017/7/20، الساعة 3 عصراً فى مكتبه بموقع شبكة الإعلام العربية (محيط).
48- مجاهد خلف، **مقابلة سابقة**.
49- انتصار محمد السيد، **مرجع سابق**، ص 365.
50- صابر حارص، مصادر وتأثيرات التحديات المشتركة والمهنية والأخلاقية على الصحفيين المصريين وأساليب مواجهتها والتغلب عليها- دراسة على القائم بالاتصال فى المؤسسات القومية والحزبية والمستقلة، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعلام – جامعة القاهرة، العدد 38، يوليو – ديسمبر 2011، ص ص 240- 241.
51- سامى مجدى، **مقابلة سابقة**.
52- فتحية الدخاخنى، **مقابلة سابقة**.

53- أكرم القصاص، **مقابلة سابقة**.
54- مقابلة مع **"عبدالجواد أبوكب" رئيس تحرير بوابة روزاليوسف**، يوم الخميس الموافق 2017/7/27، الساعة الواحدة ظهراً فى مكتبه بجريدة روزاليوسف.
55- شريف درويش اللبان، الضوابط المهنية والأخلاقية والقانونية للإعلام الجديد، **مرجع سابق**، ص 121.
56- عيد أحمد الحسبان، واقع حرية الرأى والتعبير فى ضوء التطورات التكنولوجية المعاصرة: دراسة تأصيلية مقارنة، **مجلة الحقوق**، العدد الأول (الكويت: مجلس النشر العلمى، مارس2011) ص 336.
57- **المرجع السابق نفسه**، ص 349.
58- حمدى الأسيوطى، **الحماية القانونية فى قضايا النشر الالكترونى** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2011).
59- مقابلة مع **"علاء عبدالهادى" رئيس تحرير بوابة أخبار اليوم السابق ورئيس تحرير كتاب اليوم**، يوم الثلاثاء الموافق 2017/7/18، الساعة 3 عصراً فى مكتبه بمبنى كتاب اليوم التابع لمؤسسة أخبار اليوم.
60- سامى مجدى، **مقابلة سابقة**.
61- إسلام حامد، **مقابلة سابقة**.
62- أكرم القصاص، **مقابلة سابقة**.